

0V3C

٨١٩٤

ج . ج

حاشية حفيد العصام ، للعصامي ، علي بن اسماعيل
- ١٠٠٧ هـ . بخط محمد بن صالح الواهبي ،
١١٢٨ هـ .

٥٧٤٢

٢٢٣ ق ٢١ س ٢٠٥ ر ١٤ سم
نسخة جيدة ، خطها تعليق مقروء .
الاعلام (ط ٤) ٤ : ٢٦٤ د ار الكتب المصرية ٢ :
١٨٨ هـ .

١ - علم البيان ، السبلاغة العربية أ - المؤلف
ب - النسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية
العصامي علي شرح السمرقندية .

١٤١ ١٦٣ ١٦٧
١٤١ ١٦٣ ١٦٧

٨٢١١٠٠
٥٧٤٤

كلم

حاشية حفيد على شرح الاستعدادات
لوصايا الدين رحمهما الله

مكتبة دار الحرم الشريف في مكة المكرمة
مكتبة دار الحرم الشريف في مكة المكرمة

في مكتب احقر الوري وافقرهم الى ربهم
محمد بن الشيخ صالح الموابي
عني عنه

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٥٧٤٤ ف ١٦٢١ / ١١
العنوان:	حاشية حفيد المصنف
المؤلف:	المصنف، مع تكملة
تاريخ النسخ:	١١٢٨ هـ
اسم الناشر:	محمدة صالح الموابي
عدد الأوراق:	٢٤ ص
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 وأصل ما سلم على أشرف مبتلي وجيك ورسالتك . وأفضل مؤدي شكر
 وأمانتك . من خصصته بأعجاز القرآن . المفضي عن بديع المعاني بأفصح بيان
 وعلى الله الذين آل إليهم أحكام الشرايع والأحكام . واحتجابوا الذين صيغهم
 الدين على أبلغ نظام **باب** فيقول المفتقد إلى الطاق رب العالمين
 علي بن صدر الدين بن عصام الدين لما بلغت سن التمييز من العهد العزير
 وأدركت أن صيت عالم العالم قد ملأ الأفاق وإن استجماع لاسر العلوم في جميع
 المعارف والفنون مما جرت عليه الاتفاق مازلت أتشوق أخبارا وصافه
 الشرايف وأتشف إلى ساحة المنيفة حتى قد رزيت به وجهي من مكة المشرفة
 لتفقد أبوابه والانتظام في سلك ملازمي اعتابه فذكرت عن وصولي
 نحو ستة مهر العمل بالسنة السنية الواردة في باب الهدية فنظرت إلى ما
 عندي من البضاعة فوجدتها مزجاة غدا في المهمت أن الفروقات تبين المخفورات
 وكنت إذ ذكرت ما ذكرت مستغلا بمطالعة شرح جدي على الرسالة المعمول
 لتحقيق معاني المعارف للعالم المحقق والحمد للموفق كواجبه إلى القاسم
 السمرقندي أفاض الله عليه من فيضه الأبدى فزيت أن أنظم ما انتثر
 في سلك التحرير وسمي التقدير من تبيين مقاصد والأشارة إلى مطلق فوائد
 مع التدبير بنكات لطيفة وأبحاث شريفة فسرعت في ذلك مستغيا بالخلق
 أجود على الإطلاق فلما تم بحمد الله تقويمه وكل ترقيمه وسميته باسمه
 الشريف ووجهته نحو ظلة المنيف أعني صاحب النفس القدسية والرياسة
 الأنسية سلطان العلماء وملاذ الكبد من تفتد ظهيرة عن تربية الأفاضل

سنة
الأنار

سنة
أتشوق

فكانتني الألف كمن
ولكن جعلت كمن الألف

سنة
بالبلغ
سنة
وصحة

سنة
خام

سنة
فتنظرت

سنة
إلى ما عندي

سنة
من البضاعة

سنة
مزجاة ونامت

سنة
صنعت همتي

سنة
فوجدتها عندي

سنة
هنا

سنة
هنا

ولا تفتقره أفاضلة الفاضل ذوات الحالات الجملة التي لم تجتمع في إنسان الراقي في مراتب
 الطولية بحجج عن دركها الأذهان من يقصده العلماء ومدنية علومه من كل موسى
 سحيق ويحج كعبة أفادته من كل فخر عميق يحوم حول دأره العالمون كاتري
 الكجيج بيت الله معذرة كانه تغذي بالعلوم الشرعية ولك زمام الفنون العقلية
 عالم الأمة ومسلم الأئمة نور حراقة السلطنة العثمانية بل نور حراقة الحوز
 الاسلاميه من طار صيته في صياير الأقطار وظن ظهور الشمس في رابعة النهار
 لقد ظهرت فلا تخفى على أحد . الأعلى الكه لا يهرف العقول . معلم لبيد المؤمنين
 سعد الملة والدين ابنا الله واهل بيته وايد جده لاز الأذكار ما أوى السعد
 مكنه شوى العلى والاباديين مجمع الدول وعشت في عنق تزيين المملوك بها
 وسيرة ترضى بالله والرسول . وقع الله لسلطنته والى بالسعد والعهد
 محققا لخلل . من قال ابن أبي النبي الله سبحانه فان هذا دعا وينفع بشمل
 البئر وبها أنا شرع واليه انقزع بقول العبد اختار لفظه مع ما فيه
 من الخضوع وتوطئة لصفة المفتقد المنبئ عن الاحتياج ولذلك عدي بالي إذ
 العبد محتاج إليك شيئا وأثر صفة المفتقد على المحتاج مع أنه المراد لما أنه
 مأخوذ من الفقر الذي هو اخص من الاحتياج كما تراه في ابن السبيل فانه
 محتاج غير فقير وجمع اللطاف اشعارا بشدة احتياجه فانه أدعى لا يحتاج
 طلبه وفي توصيف اللطاف بالخفية إشارة إلى أن المؤمن من الدقة والخفاء
 بحيث يحتاج شارحه إلى اللطاف خفية وفي اختيار عنوان الرب للباري
 جل وعلا إشارة إلى أنه قد افتقد إلى ما يصل إلى كالات فهو جدير بأن يعطى
 مسئوله الذي هو من جلالته بخفوة إجلالية المغفرة من الغفلة بمعنى السند
 وتوصيفها بإجلالية مع ما فيه من مقابلة الخفية لأن الساتر إذا كان ضيفا لا يسترا

سنة
مدرك

سنة
ذكره

سنة
حذرة

سنة
الطلبية

سنة
تساخيه

خلفه كل السند فالمقصود المفضة التامة بزيادة النعم الوفيه الوفي بمبالغة
 الوافي وقد يترأى التنافي بين كون النعم وفيه وتعلق الزيادة بها وان كان الاول
 النعم القاصرة والتوجيه منع التنافي اذ مناه عن ان يلاحظ النعم وفيه قبل
 تعلق الزيادة بها واذ لا يلزم اذ من ايجاز ان يكون التصاق النعم بكونها وفيه
 بسبب تعلق الزيادة بها كما في قوله الحكمة وضع لمعنى مفرد سواء جعل مجزوا
 صفة لمعنى او مرفوعا صفة للفظ اذ التصاق كل من اللفظ والمعنى بالافراد فرع
 الوضع فهو مؤخر رتبة عن الوضع تأمل ويترى سلم تقدم الاتصاف بكونها وفيه
 على تعلق الزيادة بها فالو في يقبل الوفاء اذ الكمال يقبل الكمال ولعل التكتة
 في اختيار الوفيه على القاصرة التي قد يتوهم انها اولى انه اذا كان احد سببا
 لازداد النعم الوفيه فكونها سببا لازداد النعم القاصرة اولى فان طلب
 الوفي للزيادة ليس كطلب القاصرة لها فان طلب الاول لتحقيق الكمال وطلب
 الثاني لرفع النقصان والاشتمال بشان الرفع اشد فالحكم بحصول الزيادة
 بسبب احد مع كون الطالب ضعف طلبا مستلزم لمصولة ما مع كونه اكثر
 طلبا بالطريق الاول تأمل وان المراد من كون النعم وفيه وقادها بما قصد منها
 على وجه اتم فهو زيادة في الكيفية ومقتضى تعلق الزيادة بمصولة ما بحسب الكمية
 فلا تنافي او بالعكس ان يراى بقوله بزيادة الزيادة في الكيفية وبالوفا الزيادة في الكمية
 ولعل المراد من علم ان احد سبب لزيادة النعم الوفيه على ما عند الحكماء من النعم فلا
 يتوهم التنافي اذ مناه على كون النعم الوفيه مزيدا عليها وهذا الامر بالعكس ولعل
 هذا الوجه وجه ويدفع به البلية المناسبة تقتضى ونزال عوضا عن دفع
 فكانه قصد المبالغة في مدح احد فان انزاله البلية يكون بعد وصولها بخلاف
 دفعا فانه لا تقتضى وصولها في البكينة والعشينة المراد اعتبار الآفات

الزيادة في الوفا

لكمال

اللفظة

قوله

احد لواهب العظيمة هذا احد الماتين واما احد الشارح فمن قوله ان احد
 ما يزداد مع هذا ولما كان احد هو الشاء باجمل على جهة التعظيم كان الشاء على حد
 لك عدله على وجه البلغ اي كل عظمة قدم احتماله كون اللام للاستفراق
 لما ان الفايقة فيه تم وانتماله على العظيمة المعهودة التي جعلها احتمالا ثانيا
 وغيد بها وانتماله على عظمة هي اسباب نزع هذا الكتاب ففقدت شعار بدو اعنة
 الاستكمال التي نزلت فيها السورة ابن سورة الكور في الاكل ولعل
 الاظهر العظيمة المعهودة التي نزلت فيها الآية ولعل في عظميك ركب قد ضي
 فانها اعم واشمل لما اننا شاملة لما اعطى في الدنيا من كمال النفس وظهور
 الامر واعلاء الدين وانتلاء المسلمين ولا ادخل من ثواب الاخرة مما لا يعلم كنهه
 الا الله صهي روي انه لما نزلت هذه الآية قال عليه السلام انا اذن لا ارضى وواحد
 من امتي في النار انتهى ولعل عمل العظيمة على ما ذكرنا اننا عظمة بالفعل كما
 يفصح عنه التعبد بلفظ الماضي والتقدير بكلمة ان بخلاف الآية الفصح فان
 العطايا فيها بوعودة كما يشهد اليه المضارع المصدر بسوء ولا يفتر ان ما
 اخبر به لك ووعده محقق لا محالة اذ يكفي ما ذكرنا من كماله نعم بالنسبة
 الى زمن المصير قد تحقق ما اعطى في الدنيا كونه بتمامها لم يتحقق اوان
 الوص في حلالها معهودة بعينها وهو الظاهر في العهد بخلاف هذه العظيمة
 فانها معهودة نوعية ويجوز ان يكون المراد بالسورة في قوله التي نزلت فيه
 السورة سورة الضحى تأمل من تناسب فقرنا احد والصلوة اشد تناسب الظم
 حين كونه المراد العظيمة المعهودة تناسب فقرنا احد والصلوة تناسب اشد
 منه على تقدير كونها لا تتفرق وذلك لان كلامه المفقدين على هذا متعلقه
 بالرسول عليه السلام اما فقره الصلوة فظاهرة واما فقره احد فلكونه على عظمة

نوعا

قوله وحيث جاز ان يكون احد
 على الآية المذكورة في قوله
 على الآية المذكورة في قوله

متعلقة بالرسول واما اصل التناسب فهو موجود على تقدير كونه لا متفرقا
 اما باعتبار اشتغال العطية على المتعلقة بالرسول او باعتبار ان صلوة على
 الرسول التي هي مضمون الفقرة الثانية من جملة الصلوات والنعم التي اشتملت
 عليها فقرة الحمد ويحتمل ان يراد بقوله في كل من احتمال الاستغراق والعهد
 ابايان شدة التناسب على تقدير العهد فقد بين واما على تقدير الاتفراف
 فاصل التناسب باعتبار ان كلامه فقري الحمد والصلوة بينهما تناسب لما
 بين متعلقهما من التناسب اعني بين ذات البارئ وبين الرسول
 واما شدة التناسب فلا شكال فحق الحمد على العطية التي هي مضمون فقن
 الصلوة واحدة من الكثرة لا يخرج الحمد اي يؤيد الاحتمال الاول
 لتعلقه باحتمال العهد ولا يخرج الحمد بذلك عن ان يكون على
 النعمة الواصلة الى الشاكر هذا على تقدير اكل الثاني وقد يتداني الثاني
 بين طرفي الكلام لفظا ومعنى اما لفظا فلانه كان الظاهر ان يقال على النعمة
 الواصلة الى الشاكر اذ الكلام في الحمد واما معنى فلا ان الحمد لا يلزم ان
 يكون على النعمة فضلا عن ان يكون واصلة الى الشاكر وايجاب ان اللام في
 الحمد للعهد والمعهود هو المعهود وهو ان يكون له عهد اذ متعلقة النعمة
 التي هي العطية والية الاشارة بالتعبير بلفظ الشاكر دون الشاكر
 لان كل ما وهب لبيضا من الصلوات فيه ايمان الى ان الفقرة متضمنة
 لشكره عليه السلام وهو تأكيد لكون الفقرة الاولى شكر الله تعالى كما يشهد
 اليه قوله عليه السلام لا يشكر الله من لم يشكر الناس الملك الكرام الظاهر
 انه صفة الملك وجميع الكرام لما انه اسم جنس متضمن لمعنى اجمع ومن كرامته
 ما ورد فيهم من الامايت من قوله لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون

المتعلقة بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول
 المتعلق بالرسول

وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد
 وهو احتمال العهد

وتعد

وتكون هذه الاية وعصمتهم وتجبردهم عند القائلين بهما ويحتمل ان يكون صفة
 للانواع الثلاثة اما كرامة الملك فظن واما الانس فلفظها فك ولقد كرمتنا
 بني ادم ولكونهم افضل من الملك واما كرامة لكون فخير معبود ولا لعلها
 كونهم ممن ارسل اليهم بديننا عليه السلام اذ هي احد معاني الال لفظ
 معنى بصيغة المفرد والمراد به الجنس كما هو مكتوب بخط المصنف دون
 لفظ التثنية الالهة اي اهل ذكرا لا محاب رضوان الله عليهم
 وهو دفع لما يقال من انه ذكرا لا محاب وقد جرت سنة السلف بالجمع
 بينهما فاشارة الى دفعه بانه جمع بينهما في لفظ واحد بل فيه ايهام
 حسن الالهة اصطلاحا هو التورية وهو ان يطلق لفظا له معنيان
 قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وحسن هذه التورية
 باعتبار انها تشيد الى قوله تعالى انه ليس من الهة انه عمل غير صالح
 ولا شك ان تبعيته بعبادة الله المصالح ولفظ آل اصله اهل غير انه
 خص بالاضافة الى ما فيه شرافة ويحتمل ان يراد ما هو لازم لمطلق التورية
 والالهة لكونها من المحسنات الجديبة ويكون قوله لا تخفي على ارباب الكمال
 لدفع ما يتوهم من ان الالهة لكونه ارادة معنى بعيد بقرينة خفية خلاف
 الاولى فكيف يكون حسنا فدفعه بانه قد عد من المحسنات كما لا يخفى على ارباب
 الكمال وعلى المعنى الاول للحسن يمكن حل الالهة على المعنى اللغوي بمعنى
 ادخال شيء في الوهم ولو قال على اله العلية ام حسن السبكه لما ان
 الفقرة تصيد رابع والاصل في السجح ان يكون مزدوجا لكل فقرة ما يقابلها
 وكونه اعلى منزلة عند ارباب الروية لما ان الفقرة الرابعة تصيد
 بنزلة الدليل للفقرة التي قبلها والروية الفكر والتامل والاستدلال

تعد

الشارح

والخلف

بالحسن

انه مخالف لأكبر كلام النجاة فتأمل التأمل راجع الى الامور الثلاثة اما تصحيح
 الجمع فليجوز ان يكون الاضافة فيه بيانية لا لامية من قبيل اضافة المعنى الى
 اللفظ كما اشار اليه بقوله لا يخفى ان المعاني للفظ الاستعانة او انه من قبيل
 اضافة المعنى الى اللفظ واراد بالاستعارات الالفاظ الثلاثة اي الاستعانة
 بالكناية والاستعانة المهرصة والاستعانة التخيلية لكنه اختصر في العبارة
 وجمع بجذ الاول من التركيب واتي باللام للعهد فخرج هذا الى منع ان يكون
 الاستعانة مستتر كما بين المعاني الثلاثة بل لكل منها اسم خاص هو الاستعانة
 المهرصة والاستعانة بالكناية والاستعانة التخيلية او انه اراد بالاستعانة
 معناه باللفظ واراد بجماعتها حدوها وتعاريفها فخرج هذا ايضا ليست
 الاضافة من اضافة المعنى الى اللفظ او ان في العبارة مضافا مقدرا اي
 معاني لفظ الاستعانة وهي يكون المراد من اللفظ المقدر اما الاسماء الثلاثة
 وهو اليق بلفظ المعاني او لفظ الاستعانة او انه لما كان لفظ الاستعانة
 مستترا بين المعاني الثلاثة استند كما يجب وضع لكل منها على حدة حصل
 للفظ الاستعانة تعدد اعتباري فخرج لذلك ولما انه ليس للاستعانة بالكناية
 اقسام وان لم يحقق الاقربية الاستعانة بالكناية فهو ان تعلق اقسام
 والقراين بجماني الاستعانة لا يقتضي ان يكون لكل من المعاني اقسام
 وقراين بل يقتضي ان يكون ثم اقسام وقراين لها تعلق بتلك المعاني
 وكيفي كونها ببعض منها والما جمع القراين فباعبار تكتنيد افراد قريته
 الاستعانة بالكناية هي ان يمكن تذييل المذاهب الثلاثة في الاستعانة بالكناية
 فذلة الاقسام وان سلم لزوم كل من الاقسام والقراين لكل واحد من المعاني
 يمكن اعتبار مضاف مقدراي بعض ما يتعلق بها اراد بالكتب باليشغل
 صله

لفظيا صحيح

محمد عليه مع انه في مقتضى مقابلة الاربكتين ليعبر وجها لتأليف الرسالة وتنظيمها والا
 يعني عن ارب المتأخرين فالاولى غير مضبوطة خبر الاولى بجميع المتأخرين فلا بد
 ان الاولى ان يطابق الثاني الاولى لا العكس كما يشهد اليه قوله فليجمل ان حق ترجمه انه كان
 حق العبارة ان يقال الاولى سهلة الضبط لا اعي عبدة الضبط وانما قدمه في التعبير
 لتقدمه في الذكر عما يفيد التعبير عن الدلالة بالنطق ووجه الدلالة ان الدلالة
 الكتابية التي وقعت عديلة لم مطلقا كناية كما هو مقتضى في الفقه فلا يفرح ان دلالة
 النطق قد تكون كناية ودل عليه زبد المتأخرين اختار في جانب المتقدمين لفظ
 النطق وجانب المتأخرين الدلالة لما ان عادة المتقدمين التعبير بالعبارة الواضح الظاهر
 فقد يؤدى الى الاطلاق وشأن المتأخرين الاختصار فقد يؤدى الى نوع خفاء
 والثاني النسب بالكتب اخطا ومعنى وان كان الاول النسب بالمستقدمين لانه في بعض
 الاولين لم يكن كتب ولا تدوين ولم يكن النطق والتكليم فلو عير بالزبد في الاول والكتب
 في الثاني كان الاحتمال ان يكون في الزبد اولى قربة وهي الدلالة الثمينة هذا الحسب
 اصل والمراد اما المسئلة لتشبيهها بالدلالة المذكورة او طائفة منها عنوانها بالفريفة لذلك الضم
 وعي الاول بصيرته من قبيل جبين الماء واسار اليه بقوله عوائد كالفوائد كائنه كالفوائد
 فظهر كونه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف قال في العاوس الفائدة المعروفة
 والصفة والمنفعة وكل منها محتمل ولا يخفى حسن اضافة الفوائد في هذا الكتاب
 وذلك لعومها وتكررها ولو قال فرائد فوائدها كان احسن من فرائد عوائدها
 التجنيس فيه ازبد من فوائده عوائده قال في الحاشية لان الفائدة ما اكتسبت من علم او مال
 وهذه الفوائد مما اكتسبت من المتقدمين والمتأخرين انتهى ان احسنية ظاهرة اذا كانت
 كلمة من قوله من علم او مال ابدائه اما اذا كانت بيانية كما هو اللفظ فالاحسنية غير ظاهرة
 كانه ادرج التدشيم في القراين جوابا عن انه قد بحث عن التدشيم في ثلاثة

هنا صحيح

فيه
 كقولنا جبين
 المسحوق المسحوق

كتب

نسخة
وكتاب من العقد الثالث

فوائد الاربعة من العقد الاول والثاني من العقد الاول والسادس من العقد الثاني كما يعلم
فلم يذكر في العنوان فاجاب بانه قد ذكر في العنوان بالاذنه في العزيرين على وجه التخليص انما
قال تخليص لان التدقيق لا يكون قربة لان كلامه التجريد والتدقيق انما يكون بعد اعتبار
القربة فلا يندرج فيها كما ستعرف في اخر الرسالة انشاء الله تعالى ولا يخفى ان السؤال
والجواب لا يخص التدقيق بل يخص في التجريد ايضا في ثلاث عقود متعلق
بنظم النظم السالف ونظم سمي الى اخره والعقد القلادة وبن ما تحل في العنق كل ذلك
في العنقوس والاشك انما يحل في العنق عرقا انما يكون مما اشتمل على نفائس من جواهر
وتحوي في قوله فنظمها في ثلثة عقود استعانة بالكتابة حيث انتهت المسائل النعيسة
بالجواهر الثمينة واثبات النظم لها تخيل وذكر العقود تدقيق كذا في اطلاق لفظ العقود باقيا
بماز الاول والا فان نظم ليس في العقود بل في ضبوط لول امرها الى صيدور تراعى عقود بعد
النظم فيها وان المستطاع عطف على مدلول لا يخفى اي لا يخفى ان المستطاع منه ان كل
عقد من الثلثة التي هي تحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها اما استعانة الاول فلا
مقابلة للثلاثة بالثلاثة ظاهري التوزيع واما الثاني فمن الترتيب المذكور والاول
حق دون الثاني الا ان يكون كل عقد من الثلثة لو احدها فانه اورد الاقسام في عقد وليس
الثاني حقا ان يكون على الترتيب لتقديم عقد التقييم على عقد تحقيق الاستعارات وهذا
وكون الاول حقا مبني على ان يراد من معاني الاستعارات افراد الاستعانة بالكتابة والافراد حمل
الشاعر هذه العبارة فيما قبل على الاستعانة المعروفة والاستعانة بالكتابة والاستعانة التخيلية
واذا حمل عليه كما هو الظاهر لا يكون الاول حقا فانه انما اورد الموصوفة في عقد التقييم واما التخيلية
فقد اورد بها في وفي الثاني وعقد الاستعانة بالكتابة عقد استقلاله ان يحل الاول
في قوله والاول حق على حسن نظم العزائد في العقود والثاني على مجموع المتعاطفين فيتحل
السؤال غير ان حمل عليه لا يخلو عن بعد واقسام المجاز اوضح ليوافق التفصيل الاعمال
حيث

لواحدة من الثلثة مع

في قوله بتحقيق معاني
استعارات مع

نسخة
الثالث

العقد الاول في النزاع المجاز

نسخة
دستور
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200

حيث قال فيه تحقيق معاني الاستعارات واقسامها ولا يهاجم مصطلح اهل الميزان
ويشانه اصعب من حفظ العتاد يتبادر الى الوجود الاقسام الاوليه فيه
ان المتبادر من الانواع الحقيقية دون الاضافه لا يفي ذكر الكلمة اضافة
الداعي الى الكلمة ببيان كما هو ظاهر كلامهم متعلق بقوله تقييم ذلك المعرف
واراد بكلامهم كلام المتقدمين والافصاح بالتحصيل قد جعل التمثيل فيما
للمجاز في المعرف واما السكاكي فظاهر صفة ذلك حيث قسم المجاز الى الاستعانة
وعيدها وقسم الاستعانة الى الموصوف بها والكنى عزها وجعل من المعرف بها
تحقيقية وتخييلية وعد التمثيل من التحقيقية وورد تقيمه لذلك روجه
بتوجيهات مذكرة في المخطات مثل المطول لحفظ التعريف متعلق بقوله
قد ارفع بعد تقييد بقوله لداعي ذكر الكلمة والحاصل انه تعارض امران
فظاهر تقييدهم يقتضي عدم التقييد وذكر الكلمة في التعريف يقتضي التقييد
فحفظ جانب التعريف لانه اولي بالكفظة واول التقييم مع انه ذكره غير
صحا كاصحاب التلخيص او ضمنا كاصحاب المفتاح وهو قوله استعمالا في العيد
بالنسبة الى نوع حقيقة اي هي حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقة
لهو با وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة في معنى متاخر لما وضعت له في اللغة
مطلقا مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة
لادخال الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي ذكر في المطول ان فائدة
القيود ادخال هذا وادخال غيره اي لفظ الصلوة المستعمل بحسب الشرع في الدعاء
غير انه قدم الثاني على الاول في الذكر ولعل وجهه ان المدار على المعنى المستعمل
والمعنى اللغوي اصل بالقياس الى الشرعي وذكر السيد السند في فوائده
القيود المذكور في المفتاح القاييم مقام القيد المذكور في التلخيص ايضا ادخال

نسخة
دستور
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200

فقد استدلنا
على الاطلاق بحيث لو كانت
الكلمة لها معاني مستعملة في
اللغة فلا بد في المجاز من استعمالها
في غير تلك المعاني كلها
عقود

الصلوة مع الوجهين عند ان قد صلوة المستعلة بحسب اللغة في الاركان
 على عكسه ولعل وجهه ان مدار تمام التعريف على قيد في اصطلاح التخابط وهو
 قيد اللغة وهي مقدمة على اصطلاح الشرع واكتفى العلامة التفتازاني في
 المختصر في بيان فوائد القيد بمجرد ادخال الصلوة المستعلة بحسب الشرع
 في الدعاء وزاد في المطول انه لاخراج الصلوة المستعلة في الاركان المخصوصة
 ايضا اشارة الى ان ماله وماله عكسه واحد واكتفى الشارع في بيان فائدة
 الادخال بالصلوة المذكورة فيه وهو اول من صيغ المختصر لما قد علم وفيه
 نظر لانه قد يصدق عليها انها مستعلة في غير ما وضعت له كما انه يصدق عليها
 انها مستعلة فيما وضعت له كذا ذكره الشارع في شرحه على التخصيص
 فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح التخابط قيل لو ترك هذا القيد ولم
 يلاحظ الحيثية كان خارجا بقوله لعلاقة وقربية وان المتبادر من اصطلاح
 التخابط العرفي الخاص المقابل للشرع واللغة والعرف العام والالفاظ المذكورة
 في التعريف يجب عملها على المتبادر فيحمل التعريف بل انما ترك قيد في اصطلاح
 التخابط اكتفاء بالعلاقة لا اعتمادا على الحيثية بل لا يصح اعتبار الحيثية في
 تعريف المجاز اقول اما الجواب عن الاول فينتج بعد تحرير المقام وذلك انه لا بد
 من توجيه ما يتدأى من التدافع بين قوله لا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح
 التخابط وبين قوله لا غناء قيد الحيثية المشعور بها في التعريف عنه
 ودفع التدافع انه اراد لا بد من قيد في اصطلاح التخابط او ما يؤيد مؤداه
 في اخراج الصلوة المذكورة وكل من قيد الحيثية وقوله لعلاقة مع قربية
 مندرج له حيث ذكر قيد في اصطلاح التخابط مقدما فقد افاذ اخراج تلك
 الصورة فيصح كون القيد محزوا لها ويؤيد ما قلنا ما ذكر في الحيثية التي
 سنقها

هذا هو الوجه في تعريف القيد في اصطلاح التخابط وهو قيد اللغة في الاركان المخصوصة
 على عكسه ولعل وجهه ان مدار تمام التعريف على قيد في اصطلاح التخابط وهو
 قيد اللغة وهي مقدمة على اصطلاح الشرع واكتفى العلامة التفتازاني في
 المختصر في بيان فوائد القيد بمجرد ادخال الصلوة المستعلة بحسب الشرع
 في الدعاء وزاد في المطول انه لاخراج الصلوة المستعلة في الاركان المخصوصة
 ايضا اشارة الى ان ماله وماله عكسه واحد واكتفى الشارع في بيان فائدة
 الادخال بالصلوة المذكورة فيه وهو اول من صيغ المختصر لما قد علم وفيه
 نظر لانه قد يصدق عليها انها مستعلة في غير ما وضعت له كما انه يصدق عليها
 انها مستعلة فيما وضعت له كذا ذكره الشارع في شرحه على التخصيص
 فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح التخابط قيل لو ترك هذا القيد ولم
 يلاحظ الحيثية كان خارجا بقوله لعلاقة وقربية وان المتبادر من اصطلاح
 التخابط العرفي الخاص المقابل للشرع واللغة والعرف العام والالفاظ المذكورة
 في التعريف يجب عملها على المتبادر فيحمل التعريف بل انما ترك قيد في اصطلاح
 التخابط اكتفاء بالعلاقة لا اعتمادا على الحيثية بل لا يصح اعتبار الحيثية في
 تعريف المجاز اقول اما الجواب عن الاول فينتج بعد تحرير المقام وذلك انه لا بد
 من توجيه ما يتدأى من التدافع بين قوله لا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح
 التخابط وبين قوله لا غناء قيد الحيثية المشعور بها في التعريف عنه
 ودفع التدافع انه اراد لا بد من قيد في اصطلاح التخابط او ما يؤيد مؤداه
 في اخراج الصلوة المذكورة وكل من قيد الحيثية وقوله لعلاقة مع قربية
 مندرج له حيث ذكر قيد في اصطلاح التخابط مقدما فقد افاذ اخراج تلك
 الصورة فيصح كون القيد محزوا لها ويؤيد ما قلنا ما ذكر في الحيثية التي
 سنقها

سنقها على الشارع من ان مرضيه ان قيد في اصطلاح التخابط يفيد اخراج الصورة
 المذكورة لا الاخراج مع الادخال السابق كما هم مرضي غير بقى انه مع وجود القيد
 المخرج في التعريف اعني لعلاقة مع قربية كيف نسب الاخراج الى قيد الحيثية
 المشعور بها في التعريف والوجه ان الظاهر ان ملاحظة قيد الحيثية مقدما على قوله
 لعلاقة فنسب الاخراج الى المقدم واما الجواب عن الثاني فهو منع كون المتبادر من
 اصطلاح التخابط ما ذكره وانما ذلك اصطلاح ارباب الميزان وليس سلم فاضافته
 الى التخابط قربية وانما هي ارادة المعنى اللغوي السائل على ما نقول ان على
 ما هو مرضينا قال في اي ثبته ايرفايد ذلك فقط على ما نقوله اي لا مرضى يكون فائدة
 ما سبق بخلاف غيرنا فانه جعل فائدة ما سبق ايضا كما جعل فائدة هذا فلا يرد ان
 الثاني ايضا ما ذكره المحقق التفتازاني في المختصر فهذا دعوى التفرقة فيما سبق اليه
 القيد لا غناء قيد الحيثية المشعور بها في التعريف عنه اعلم ان السكاك
 اسقط حاصل قيد في اصطلاح التخابط من تعريف الحقيقة اكتفاء بقيد الحيثية
 وذكر حاصله في تعريف المجاز قال السيد الملم يمكن اعتبار قيد الحيثية هنا كما اعتبرت
 في حد الحقيقة اذ لا معنى للافعال في غير الموضوع له من حيث انه مفاد له احتياج
 الى قيد اخر يقوم مقام قيد اصطلاح التخابط انتهى وكان الشارع توقف في دليل
 عدم المكان اعتبارا وذلك ان الموضوع من قولنا استعمال الكلمة في غير الموضوع له
 من حيث هو غيره ان ذلك استعمال ملحوظ فيه مخيرة المعنى المستعمل فيه للموضوع
 ولا شك في صحة كون المخيرة ملحوظة ولا يفهم منه ان النظر في الاستعمال تصور
 على مجرد المخيرة حتى يقال ان المدار في استعمال المجاز على العلاقة فاشارة الشارع
 الى ذلك باعتبار قيد الحيثية في تعريف المجاز لعلاقة متعلق بالمستعلة
 والمعتبر نوعا لا شخرا ولا بد من ملاحظة العلاقة كما تدل عليه اللام حتى لو كانت علاقة
 والمعتبر نوعا لا شخرا ولا بد من ملاحظة العلاقة كما تدل عليه اللام حتى لو كانت علاقة

سماح

اعلم ان العلاقة في اللغة ثلثة اقوال اهدى منها بالفتح
 والمكسر هي الاول والثاني والثالث
 الاول هو العلاقة بين الشيئين
 الثاني هو العلاقة بين الشيئين
 الثالث هو العلاقة بين الشيئين

واصله العلاقة من خصوص المقام حيث جعل على استعمال اللفظ في غيره ما وضع له
العلاقة وصغرها بمقارنة القرينة فالعلاقة الموصوفة بمقارنة القرينة على
للاستعمال فدل على اصله العلاقة وتبعية القرينة وينظر الى هذا التوجيه اللازم في
العلاقة واما ثانيا فلانه رتب النظم القرينة على كون قوله مع قرينة صفة لاحقة
والوصف ما دل على معنى في متبوعه ففهم منه اصله العلاقة وتبعية القرينة واما
ثالثا فلان قوله لان القرينة ايم دليل على كون الاولى التعبير بالواو المفيدة لمجرد
الجمع دون مع المفيدة له مع كون ما قبلها تابعا لما بعدها وتام ذلك بتوقفه على
مقدمتين احدهما ان لا تكون العلاقة تابعة للقرينة كما هو المفهوم من المتن والآخر
ان لا تكون القرينة تابعة للعلاقة فطوى المقدمة الاولى لظهورها اذ العلاقة
على مصححة للجاز في منظورة اصله وبقيت المقدمة الثانية فاشار اليها بقوله
لان القرينة ليست من تابع العلاقة وينظر الى هذا التوجيه قوله بكل منهما يتوقف
عليه الجاز في ابتداء حاله المستكن في المستجولة فلان دل الجاز على

اللام

ان کے

۲
نسخه
الخارج

بجملته اعطاه برهنته وفيه بحث وحاصل البحث انه اذا اريد بالقرينة المعتبرة
في تعريف القرينة المانعة من ارادة الموضوع له لذاته بحيث يكون ضابطا للصدق
والكذب فلا تحريم الكناية اذ القرينة الموصوفة متحققة في الكناية وان اريد
القرينة المانعة من ارادة الموضوع له مطلقا فذلك غير متحقق في شيء من افراد
المجاز فلا يصدق تعريفه على شيء من افراده لالذاته بل يتوصل به
الى الانتقال الى المراد وبه يندفع لزوم جمع بين الحقيقة والمجاز في الكناية
وحاصل المدعى الذي منعه علماء العربية جواز الجمع بينهما بمعنى انها مقصودان
بالذات وما ارادتما على وجه يكون احدهما مقصودا بالذات والاخر وسيلة
وسميا اليه فلم يمنع وفي الكناية الامر على ذلك وبما ارادة المعنى الخفي
الموضوع له بقرينة قد يفهم منه انه لابد في الكناية مع القرينة المانعة من
قرينة معينة فلا يكون الكناية كالمجاز في الاكتفاء بالقرينة المانعة ولم يعرفوا
بينهما وقد سبق اجواب عنه بانقلناه سابقا عن السارح من ان المعينة
لازمة لاحتمال المجاز ودلالته لا تتحقق في الكناية كذلك ولكن ليس في
قرينة عدم ارادته مطلقا استدراك من قوله فيها القرينة المانعة عن ارادته
المعنى الموضوع له لذاته ودفع توهم ان يكون فيها عدم ارادته مطلقا
المقصودة انهم قيدوا المقصورة في جهة انه الاضافة في قوله علاقته عهدية
الانسان الى العلاقة المعتبرة في التعريف وقد فهم من التعريف انها مقصورة لا
استعمال الكلمة في غيرها وضعت له لاجلها وقد عرفت ايضا انه لابد من
ملاحظتها في المجاز حتى لو كانت ولم تلاحظ لا يتحقق المجاز وهي فالمشقة
لستعمل في شقة الانسان ان لاحظ المتكلم في استعماله مشابهة الشقة الشخصية
في الغلط كون استعاره وان لاحظ الاطلاق والتقسيد يكون مجازا مرسل

فقد قضى القربة بيمين مخطئة وقال شارح اكل كل حرام الا منع
فيه القربة المازدة الموضوع على لذائذ حتى تم تفويت كل
بقعه فلا ثبت الحرام مستقيم عند الكفاية في ذمة الاستحالات
قال اول جمل استدلال على قول المصنف ما قلناه من ارادتم
الانقضاء بعد قوله فغيرها القربة المانعة عن
ارادة الموضوع لذائذ

المشهور حاصله في الحقيقة مع الماتن من وجهين اما اولاهما انه ذكر
 قيد لم يذكره القدم والاولى متابعتهم والثاني ان هذا القيد مناف لما سبق في حق
 الظن ان هذا التقييم على جميع المذاهب وتفصيل المذاهب بعد سبكه في هذا اندفع
 ما يقال في توجيه عدم المناقاة من انه يمكن التقييد بالمعرضة للاشارة الى ان
 محتواه مذهب الخطيب وهذا القيد لازم على مذهبه لان قسيم المجاز المفرد عنده انما
 هو الاستقاة المعرضة ويبعد هذا التوجيه انه قال عند نقل مذهب الجمهور والاحتفاء
 بالكناية الذي هو مذهب صاحب الكشاف وهو المختار واما عند نقل مذهب الخطيب
 وتفصيله فلم يشير الى تفصيله بوجه من الوجوه **المشبه به المضمحل النفس**
 اي لفظ المشبه به وقوله المستعمل في الشبه صفة للمشبه به واخره غير قوله المشار اليه
 بالتحليل لانه لو قدمه لادهم خلاف المقصود **لعمول الاستقاة الاصلية**
 جميع المعارف في لا يكون تعرف الاحتفاء المستنبط من التقييم جامع لعدم شموله
 المعارف الغير المشتقة وكذا تعرف التبعية المستنبط من التقييم لا يكون مانعا لدخول
 هذه المادة من الاصلية فيه وعدم شمولها المشتقات اي تكون كانت او معارف
 فلو حمل اسم الجنس على عرف النجاة كان تعرف الاصلية المستنبط غير مانع لدخول
 المشتقات النكوة فيه وتعرف التبعية غير جامع لمزوجه اعنه **فلا يصح ارادته**
 ايضا وان كان اقرب اما عدم محتم ارادته فلانه لو حمل عليه كان تعريف المعرضة غير
 جامع لعدم شمولها استقاة المصادر واما كونه اقرب من المعنى النحوي فلعدم لزوم
 عدم مانعية تعرف المعرضة وعدم مانعية التبعية كالزوم لو حمل على المعنى النحوي
 كما قرأه **فلعل اسم الجنس وجه قوله** **هذا** **الله** **على** **هذا** **الكون** **التعريفان** **سالمين**
 عن التقصير بان تقدم **لكن** **قولهم** **اي** **يعني** **سلامة** **التوفيقين** **عن** **التقصير** **ربحي**
 ان يكون اسم الجنس في هذا الفن كل ما يقابل المشتق وقولهم العلم لا يستعار الخ

قول المرحوم العراب ان يقول الالهية لان الالهية
قسم في المعرفة وليست فيها لها مثل

يدل على ان الجنس عندنا ما يقابل الشخص اي الشخص فقط لا ما يقابل الشخص والمشتق
والاول كان اسم الجنس ما يقابل المشتق والشخص مما يجرى مقتضيه كان المشتق
ايضا في انجسيه لما ناسخه اراو ان الاستعانة مبنية على جعل المستعار
له من جملة افراد المستعار من بعد ان كان فردين متعارفا وغير متعارف ولما لم يكن
العلم مفهوما على امتنع فيه ذلك اجعل والادعاء يدل على ان الجنس عندنا ما
يقابل الشخص اي الشخص فقط لا ما يقابل الشخص والمشتق
ينافي انجسيه اي انه لم يكن الجنس عندنا ما يقابل الشخص فقط بل ما يقابل المشتق
فلا يصح تحليل عدم استعانة العلم بما ذكر لان المشتق ايضا في انجسيه وحال
ان الاستعانة جارية فيه فحذف جزاء الشرط من بيان الشرط واقیم دليله فقامه كما
يفهم من تقريرنا هذا وفي استدلالنا على ان الجنس عندنا ما يقابل الشخص
فقط يقول العلم لا يستعار لما فاته انجسيه اي نظروا ذلك انه قد يكون الجنس عندنا
ما يقابل الشخص والمشتق ويتم الاستدلال بان يكون منافات الشخص للجنس لا اعتبار
الكلية في الجنس ومنافات المشتق له لا اعتبار عدم الاشتقاق ولا شك ان المنافات
للجنس بالاعتبار الاول تمنع الاستعانة للزوم اعتبار الكلية في اسم المستعار منه
كما قالوا والمنافات له بالاعتبار الثاني لا تمنعها كما هو ظاهر فلا يلزم من منافات
المشتق للجنس بالاعتبار الثاني عدم جريان الاستعانة فيه لعدم منافاة الاستعانة
للجنس من هذه الجهة ولا يخفى انه قوله اي يعني اذا اقر اسم الجنس باسم
غير مشتق كان صادقا على العلم فيلزم كونه مستعارا استعانة اصلية وحال انه
لا يستعار عند الجمهور فلا يمكن كونه في عدم جريان الاستعانة فيه من بعض المتأخرين
وفيه انه خارج عن المقسم الذي هو المستعار في قوله ان كان المستعار اسم جنس
فلا ضرورة في صدق قوله

فلا ضرورة في صدق تعريف اسم الجنس عليه ولا احتياج الى ما ذكر في الدفع من زيادة
 قوله فلا ضرورة انما هو على فرض صدق اذا جعل
 قوله المضاف الى اسم الجنس الذي هو مجموع
 المراد من اسم الجنس اما اذا جعل تقييدا
 للمضاف فتقطع بقاء المضاف اليه على
 الجملة المراد منه ذلك فلا يسد في لزوم
 وبيان الارادة باسم الجنس على نقل
 الفاعل المراد باسم الجنس على نقل
 منهم على غير مشتق فيكون على وجه واحد
 معنى يوافي قوله في قوله على وجه واحد
 من الاعيان وكذا في قوله على وجه واحد
 الحائي في الزمان والمكان والالاء
 المشقة من الافعال
 ا

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في الفعل
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

الهيئة بارجاع المضمرة المستندة في استقيمت الى المستندات وهذا الام في قوله التشبيه الضرب
 في المستقبل بالضرب في الماضي متعلقة بقوله بتبعيته فتسميتها بتبعيته كقولنا تابعة
 للتشبيه الواقع في المصدر وكان الظن اعتبار التشبيه في الزمان بان يشبه الزمان
 المستقبل بالزمان الماضي لان الاستعارة في الفعل باعتبار كنهه قد تفقوا على
 اعتبار تشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي ولعل المانع من اعتبار التشبيه
 في الزمان الاعتبار في الفعل انه قد اعتد به على وجه يكون ظر فالحدث فلا يصلح لان
 يعتبر به التشبيه المقصود لا اعتبار كونه حكوما عليه بالمشاركة لكنه لا يخفى ان هذا
 انما يمنع من اعتبار التشبيه في الزمان الاعتبار في مفهوم الفعل فلا يفهم اعتبار
 في الحدث بل كان ينبغي اعتبار في الزمان لانه حيث انفرامه من الفعل بل فيه
 من حيث انه مدلول لفظ الزمان المستقبل كما اعتد التشبيه في الحدث لانه حيث
 انفرامه من الفعل بل من حيث انفرامه من المصدر فالاستعارة استعارة
 الهيئة الغاء للتفريع على قوله اذا اعتد الفعل باعتبار الزمان فان الدال عليه
 هو الهيئة والمراد ان الاستعارة المحققة اولاً بالذات استعارة الهيئة وبواسطتها
 شرعي الاستعارة في الفعل الذي هو عبارة عن مجموع المادة والهيئة فاستعارة الهيئة
 واسطة في عرض الاستعارة للفعل وليست بتبعيته اي الاستعارة للهيئة
 غير تبعية والغرض من هذا اظهار الفرق بين استعارة مادة الفعل واستعارة
 هيئته فان الاولى تابعة لاستعارة المصدر والثانية تبقى انه هل يجمع في مادة
 الفعل المستعملة في غير ما وضعت له انها استعارة وكذا الهيئة المستعملة في غير ما
 وضعت له انها استعارة وكذا الهيئة المستعملة اولاً والظاهر عدم الصحة كما سيما في
 الهيئة الاستعارة عبارة عن كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعل لاقية التشبيه ولا
 يخفى ان مجرد الهيئة ليست بكلمة تامل بل اللفظ بتمامه مستعار بتبعيته
 استعارة

فلم يسم المصدر في الجهد بقرينة في المستقبل المشبه بالمصدر القيد بقرينة
 في المصدر والعلامة لا يتم حراره لا بد لك

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في الفعل
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

استعارة اجزاء الاضرب بالنسبة الى قوله سابقا تكون بتبعيته لتشبيه الضرب في
 المستقبل بالضرب في الماضي حيث جعل اولاً بتبعيته لاجل كونها تابعة للتشبيه
 والان اضرب عنه وجعل كونها تابعة للاستعارة اجزاء الصور اي الهيئة دون
 الماد فانها باقية على حقيقة وجوده عدوله عن الاول الى الثاني انه اقرب لما ان
 استعارة الفعل بواسطة استعارة هيئة واستعارة هيئته بتبعيته على التشبيه
 فعلية برسالتنا الفارسية فرق الشارح في رسالته هذه بين استعارة الفعل
 باعتبار مادته واستعارته باعتبار هيئته بانها في الاول تابعة لاستعارة المصدر وفي
 الثانية تابعة لمجرد تشبيه المصدر باعتبار كونه في زمان به باعتبار كونه في زمان
 اخر ثم قال فائدة جلية جديدة اعلم ان الاولى ان يقال ان استعارة المستندات
 بتبعيته لان المستعار فيها دائما انما هو المادة او الهيئة ولفظ المشتق مستعار
 بتبعيته انتهى ولا يخفى ان اوفي قوله انما هو المادة او الهيئة لمنع لخلو والافعه
 بجمته كما اذا عرفت ان ضرب شديد في المستقبل بلفظ قتل لتحقيق وقوعه
 فانه قد استعير باعتبار مادته وهيئته بتبعيته المصدر اي بتبعيته التشبيه
 في المصدر وان كان في الصورة الاولى مع الاستعارة فيه ايضا وليس المراد انها
 بتبعيته الاستعارة في المصدر لانه لا يجمع ذلك في صورة الثانية وهي ما اذا كانت
 الاستعارة باعتبار الزمان فانها غير تابعة لاستعارة المصدر كما هيئته فان معناه
 باق بحاله تامل ولا يجوز في النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة بتعال على
 قياس اكراف الطرف متعلق بالمنع دون النسخ اي لا يجوز الاستعارة في الفعل
 باعتبار نسبة المنع بان يلا لفظ التشبيه في متعلق تلك النسبة ويعتد الاستعارة
 فيه بتبعيته هذه الاستعارة تجري الاستعارة في الفعل كما جرت في اكراف
 فان معناه نسبة منصوصة لتعليل لما فهم من قوله على قياس اكراف من جهة جريان

بتبعيته كونها باقية

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في الفعل
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

منه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

فكيف تتحقق

فختار

50

السيد السند والمحقق المصنف

اقول
ان
وان
كذلك
جريا
على
ذلك
ما
ما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

— 11 —

[illegible]

بالمعنى ساقطاً عند درجة الاعتبار أو بغير الدلالة بحيث تشمل العقيدة فافهم أي
افهم وجه الاستعارة يكون المجاز المرسل في الفعل تبعياً والظاهرة راجع إلى ما في شرح التلخيص
والفقد بين كون المجاز تبعياً في مثالي المضاع بحيث لم يبق فيه خفاء ويشعر
ذلك باعتباره علاقة بين المصدرين أو لا فيه أنه بعد تسليم الشعار لا يستلزم كون
المجاز تبعياً أن المصدر يلزم في التبعي أن يكون بتيقنه اتصال المصدر أن كان مشتقاً
ولم يفهم الاستعمال وفيه بحث لأنه لا يريد أنه يجوز أن يكون بيان العلاقة بين
المصدرين للتبعية على أنه يكفي في العلاقة بين الفعلين تحققها فيها باعتبار جزم
الذي هو المادة دون كل جزء فلا يلزم كونها تبعية بل تكون أصلية لا يقال لا يسوغ
هذا البحث من الشارح وقد صرح في رسالته الفارسية بالاكتمال في بعض أقسام
الاستعارة التبعية بمجرد كونها تابعة للتبعية بين الجزئين بدون استعارة المصدر
وذلك في استعارة الفعل من زمان إلى زمان كما في أنا فحننا لك فتحننا بيننا قالت
الاستعارة في فتحنا عند تابعة للتبعية الفتح في المستقبل بالفتح في الماضي في
تحقيق الوقوع من غير استعارة المصدر راعى الفتح لما أنه حقيقة في كليهما ففقد
اكتمال في استعارة التبعية في الفعل يكون العلاقة في جزئية أي أحدث فكيف
جوز هنا كونها أصلية مع أن العلاقة في جز الفعل لا نأفول كنه هنا مع الماش
الزمني لا تحققي والمات لا يكتفي في التبعية بما اكتفى به الشارح بل يشترط
استعارة المصدر أيضاً مع تحقيق العلاقة فيه أي المصدر لأنه من وضع
الظاهر موضع المصدر كما لا التباس يعني أن وضع المفعول مقدماً فينبيل وضع
الظاهر موضع المصدر لتوهم التباس المرجع بغيره على تقدير الاثنان بالمضمر
عوضاً عن الظاهر سبق ذكر الاستعارة المطلقة والأصلية والتبعية التجارية في
المشتقات وبجارية في الحروف وكل منها صالح لأن يرجع إليه العهد في بادي
رنته

النظر والى اصل ان المقام كان يقتضى التعقيب بالخبر لسبق الموضع لكنه عبد
بالاسم الظاهر للبرس على تقدير الخبر في قوله فرضعه موضع الخبر لان
الخبر كان متصلا ووجب التقديم معناه انه بعد ان اتى بالاسم الظاهر في
مقام يقتضى الخبر وضع ذلك الاسم الظاهر موضعها كان يستحقه الخبر لواتي
به من عند تقديم المظاهر عن ذلك الوضع ولا تأخير في لا يتوهم الفكر ان يقول
فرضعه موضع الخبر بعد قوله لانه من وضع الظاهر موضع المضمرة ذلك
الخبر كان متصلا ووجب التقديم على الفاعل لعدم تقدير الاتصال بخبر
الى القاعدة الخواتمة وبى انه اذا كان المفعول خبرا متصلا بالفعل والفاعل
غير متصل ووجب تقديم المفعول على الفاعل وصيحت كان الاسم الظاهر عوضا
عن الخبر اعطى مكانه المتقدم على الفاعل وهذه التقديم الذي اشار اليه اسم
استخرجه وعبارته محتملة لكل من الوجوب والاختصاص فيه لا يرد
الى الكيفية انما اركب هذا التسامح اعتبارا للاصل في المردود والمردود اليه
اعنى الاعتناء بالنتيجة والاعتناء بالكمثارية والاعراض عن القريبتين

بأن يجعل قرينتها ممكنة ويرد نفسها إلى التجسيم فالحمد لله بريد التبعية
وقرنتها إلى الممكنة وقرينتها على طريق اللف والنشر المشوش فلزم أن يرد
بالضد الدارج إلى التبعية التبعية وقرينتها وان يرد بالممكنة المردود إليها
الممكنة وقرينتها هو صريح بين الحقيقة والمجاز لأن يرتكب عموم المجاز الذي
هو المخلص في مثل يردح الممكنة عدم كونها تابعة لاستعارة أخرى كما في
الاستعارة التبعية على الطريقة المشهورة دون ما هو مرضي الشارع فإنه قد
يكفي فيها كونها تابعة للتشبيه في أمر آخر وقد ذكرنا ذلك هنا حاشية
فلننقلها وفاء بحق مكتوب وهي هذه بحث لأن مدلول الاستعارة

البتة يكون تخيلا في اعتبارنا والتخييل عند اعتباره مبنية على التخييل والافتقار
 في الفعل تبعية فما ذكره لا يكون مبنيا على اعتبار البتة الا ان هذا لا يفرنا
 لانه امر لازم السكاك لا محالة سواء حصلنا وجه اختيار الرد الى المكنية ما ذكرنا
 او ذكرنا نفسه من تقليل الاقسام والتعريب الى الضبط انتهى صدر هذه القضية
 الى قوله الا ان هذا لا يفرنا سدا كنه الماتن نفسه ونقل الشارح له هنا لدفع
 الاعتراض على الوجه الذي هو من قبيل السكاك لرد البتة الى المكنية وهو عدم
 كون المكنية تابعة لاعتقاده اخرى وينبغي فيما بعد اي بقوله واختار
 السكاك ود البتة اليها حيث لم يقل وجزم اذا وجب ذهب
 السكاك الى هذا التقييم فحقن بالسكاك وعينه يرى ان الاعتقاده التي هي
 قسم من المجاز لا كونه الا الحقيقية وان اطلاق الاعتقاده على التخييلية من قبيل
 اطلاق المشترك لانه قبيل اطلاق العام على الخاص محققا او عقلا
 كانه اراد بالمحقق ما هو في نفس الامر وعممة بحيث يشمل الموجود في الخارج
 المشار اليه بقوله صا والذنب المشار اليه بقوله عقلا وقول الشارح لكون
 المستعار متيقنا نشر على ترتيب اللف لبناء المستعار على
 التوهم والتخييل مقتضى كلامه سابقا حيث قال لكون المستعار محققا
 متيقنا ان لا يكون بناء المستعار في الاعتقاده التخييلية التي هي ما عدا
 الحقيقة على التوهم والتخييل لجواز ان لا يكون المستعار فيها محققا في الخارج
 ولا متيقنا ولا يكون متيقنا متوهميا ان لا يكون في الخارج ولا متيقنا بل
 محذوما او مطنونا الا ان يراد بقوله لبناء المستعار على التوهم والتخييل
 في بعض افرادها وهذا القدر كاف في وجه التسمية لكنه ياتي عنه ما في متن
 التخييل من ان السكاك في التخييلية بما لا تحقق لمعناه لا حسا ولا عقلا
 من

تعني
 السخرية الثالثة

متقنا ص

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

بل هو صورة واهية مخفية ولما كانت المحقة لا تخرج عنها جعل مال
 القصة الاختصار كون المحقة غير خارجة عنها على نفس التحقيق والتخييل
 فبذلك هذه المحقة ظهر المشكوك في كونها احدا مما لا يصدق عليها ان
 المستعار فيها محقق متيقن ولا ان الامر فيه مبني على التوهم
 من انما القرينة للاعتقاده المكنية كما في اظفار المينة المعنى ان يكون قرينة
 المكنية لانها عبارة عن قرينة المكنية حتى انما لا تغار قراها فان السكاك
 مصرح بانها اي التخييلية لا تستلزم المكنية على ما ذكرنا الشارح في شرحه
 على التخييل وكذا المحقق التفاتان في شرحه عليه كما في اظفار المينة
 في المثال المشهور اعني اظفار المينة نسبت بفلان والا فظفار المينة
 في قولنا اظفار المينة المشبهة بالسبع لا تكون قرينة المكنية فالأضافة
 للعهد خروج عن طريق المستقيم لما ان توهم شبيه بالاظفار احتمال
 اللفظ فيه تكلف ومع ذلك لا يستغني به عما اكتفى به القوم في القرينة من
 التجوز في الاثبات اذ لا يخفى ان المينة التي ادعى اتحادها بالسبع لا تثبت
 لها في نفس الامر متوهم شبيه بالاظفار المراد بالاقتران ما يجمع
 الى الاخير المراد باللام ما سوى القرينة والقرينة على هذه الارادة ما ياتي
 من الماتن في قوله واعتبار التشبيح والتجريد انما يكون بعد تمام القرينة
 والا فالقرينة مما يلزم المستعار الا ان عدم تقييد الملازم بالمستعار
 يشمل قرينة المكنية على طريقة السلف فانها من لوازم المستعار منه
 ولذا حسن حيث لم يقيده في قوله والمراد بالاقتران بما يلزم الاقتران بما
 سوى القرينة فبما هو لا يرد فلا توجد اعتقاده مطلقة اي لا
 اعتقاده مضمرة ولا اعتقاده مكنية بل المعصية مكنية السكاك ابدان مجسدة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة بخطه
في كتابه في شرح المحرر
في كتابه في شرح المحرر
في كتابه في شرح المحرر

وكيفية السلف ابداع شيء وفيه نظرا في القرينة في المعجزة قد يكون حاله فتق
الطلقة وما في الكيفية فقد نقل في التلخيص كقوله في الكيفية للتجديد في
كلامه فيها بناء على ما نقله صاحب التلخيص لا يقال انه حاصلا له لا حاجة
الى تخصيص الاقتوان بالاقتوان بما لا يلزم مما سوى القرينة لعدم دفعها في
ملايم المستحالة ولا يلزم المستحالة من اذ كل منها انما يصير مستحالة واستحالة
منه بعد القرينة لاننا نقول بهذا جوابا بتحرير الدعوى وبيان ان المراد
بالقرينة التي يجب تخصيص الملايم بما عداها هي القرينة المعينة دون المناهضة
ليلا يتوهم ان الاطلاق اعم من التحقق والاستحالة وعلى هذا الوجه يقتضي
المقام التخصيص بالوجوب دون الاولوية في قوله الاول تقييدك بالوصف لكنه قال
الاولى لان الاتيان به مثالا للاستحالة قرينة حالية لكونه استحالة نحو
رايت اسد البلد الاول ههنا ايضا تقييده بالوجوب لثلاثتهم ان التدشيع المجرد
عن التجريد مشروط بانتهاء القرينة على وزن علم الشعر الملتزم ببعض
جدا الظاهر ان ايراد الشارح هذا هنا لا يتفاهد المقام لا لكونه احتمالا فرضيا كما هو
ظاهر وكما هو راسخ في قوله فيما بعد لان لبد الملايم المشبه به ومنه حواصده فان لبد
علم وزن علم ليس من هذا المشبه به رايت اسد شاكي السلاح يتجه عليه
انه قرينة فانه الملايم الذي تصير الاستحالة به مجردة انما يكون بعد القرينة فالاستحالة
في المثال مطلقة لا مجردة ودفعه ان القرينة حالية او تمثيلية بالاستحالة قرينة
كافي في قوله اسد شاكي السلاح متقدما يتجه عليه ما اتجه على مثال كائن فلا يكون
هذا مثالا لا اجتماعا بل للمرئى فقط والجواب ما تقدم ويمكن الجواب في خصوص
هذا بان القرينة كلمة لدى بعضي عند والتقدير كنت لدى اسدا وانما عند اسد
والاسد كقوله لا يكون المتكلم عند عادة وبعد تسليم ان القرينة هي شاكي السلاح
فيكون



فليكن كونا مجردا باعتبار اقتنائها بالمقذف المضمون او وقع نفسه في الوقايح كثيرا
على ما ذكره الشارح في الاطول ثم ان في المحرر الاخيد مبالغات جعلها في
كانه اسود لا اسد واقادة اختصا من البديهة المنظم من تقديم الطرف والمبالغة
في نفي الضعف المضمون من لم تقم اذ المبالغة الواقعة في صيغة التثنية
الى النفي دون النفي كافي في قوله وكما ركب بظلام للعبيد فالتقديم
اعتباري تفرج على قوله وقد يجتمع والتدشيع المخرج من الاطلاق والتجريد
وجها والليل الذي اوردته على الابلية جار في التثنية اما في الاطلاق والتجريد
فظاهرها في صورة الاجتماع فلما سياتى عنه من انما يندرك الاطلاق لتساقطها
بتعارضاها والا فالا بلغة من البلاغة هو الكلام المحصور بالاضافة الى التدشيع
والا فالبلاغة بوصف بها المتكلم ايضا ومن المبالغة هو المتكلم فيه انه جعل
كونه من المبالغة احتمالا هو غير جائز ويمكن ان يقال هو حاشاة وتوسيع
للابدية واليزم من التجريد وبناء صحة المحصر في المتكلم على ما هو القيد من بناء
افعل التفضيل للفاعل والافعل المحل للمفعول كاعذر والوم وقد اشرنا الى
وجهه حيث قال فيما هو التجريد ما عن بعض مبالغة في الاستحالة لتساقطها
بتعارضها لا شك ان التساقط بالتعارض انما يكون اذا تساوى الملايمان
كما وكيفا والا فلا تعارض فلا تساقط فعلم من ذلك ان المراد بقوله وجمع
التجريد والتدشيع في مرتبة الاطلاق اجمع الواقع على وجه التساوي كما وكيفا
والا فافهم حكم المجردة والمرشحة فلا تعد قرينة المعجزة تجريد هذا الشرع على غير
ترتيب اللف السابق في قوله واعتبار التدشيع والتجريد انما يكون بعد تمام القرينة
لولا شرط زيادة التجريد والتدشيع ذكر التجريد فيما هو بصدد استطراد
والافعال اصر على ذكر زيادة التدشيع لان التدشيع ذكر الملايم المستحالة منه

هذا بناء على ما ذكره هنا في تفسير الترتيب والافسيان من الشارح اذ الكتاب انه موضوع
 لما يشتمل هذا الملايم المشبهه المقارن للتشبيه والمستعار منه في الكنية المشبهه
 على مذهب السكاك فقرينة الكنية عند ملايمات المستعاره فالتجسيه عند على
 تقدير عدم الاشتراط بتجريد لا تشيخ فكان حق العبارة ان يقال فلا تعد قرينة
 المعرصة ولا قرينة كنية السكاك تجريدا ولا قرينة كنية السلف ترشحا وقد
 اشار الشيخ بقوله ثم تكون كذلك على المذهب المختار انه لا يكون كذلك على مذهب الخطيب
 ايضا وذلك لان الكنية عند هو التشبيه المخر في النفس والتجسيه اثبات بعض
 ملايمات المشبهه فلا استعانة في شيء من الكنية والتجسيه فلا تشيخ بمعنى ذكر
 ملايم المستعار منه باقيا على حقيقة سبق من الشارح ان الترتيب ذكر ملايم
 المستعار منه وقد جعله هنا نفس اللفظ الدال على الملايم لما ان اطلاقه عليها اما
 بطريق الاستدراك او بطريق الحقيقة والمجاز بما عاين في الذكر للفظ الاستعانة
 المراد بالنتيجة في الذكر ان يكون المقصود الاصل ذكر لفظ الاستعانة وما ذكر الترتيب
 فيها التبع لانه يذكر بعد لما ذكر كثيرا ما يكون مذكورا قبل ويجوز ان يكون
 مستعاره للعبارة احتمالا لا احدهما ان يكون المراد انه يجوز ذلك في كل ترشيح
 وان كان يكون المراد انه لا مانع من ان يكون الترتيب في بعض المواد كذلك لكن
 تمثيلة الا في صريح في الاحتمال الاول فيرد عليه ان احتمال الاستعانة يتوقف على
 قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلا يجتمعان فتبين الاحتمال الثاني
 ويكون ترشيح الاستعانة لا شك انه على هذا يذهب الترتيب جدا بل هو الى التجريد
 اقرب ولا يخفى ان هذا لا يختص مطلقا ان العبارة فامر عن بيان الاحتمالين
 وحق التعبير انه يقال ويجوز ان يكون مجازا في الملايم المستعاره او القدر المشترك
 بين المشبه والمشبّه لا يختص بكونه لفظ ملايم المستعار منه مستعار الاول
 لا يختص

نسخة
 الغريدة الخامسة

هذا بناء على ما ذكره هنا في تفسير الترتيب والافسيان من الشارح اذ الكتاب انه موضوع

لا يختص بكونه ملايم المستعار منه مستعار الملايم المستعاره كما ينظر اليه قوله فيما بعد
 او القدر المشترك بين المشبه والمشبّه بذلك التعبير اية التعبير عن
 الملايم بجو لفظ وضع خصوصية ليصح التعبير المذكور بقوله على وجه الاستعانة كانت
 او القدر المشترك بين المشبه والمشبّه به عدل عن التعبير بالمستعار والمستعار
 له ليكون شاملا للقدر المشترك على مذهب الخطيب في الكنية ولو قال الملايم المشبه
 او القدر المشترك كان كذا شموليا لا يخفى وانه يحتمل مثل ذلك في التجريد
 شديدا في التجريد ان يكون التعبير عن ملايم المشبه او القدر المشترك اما بالحقيقة او بلفظ
 موضوع الملايم المشبهه فلا يرد انه جازان مثل ذلك في التجريد متمتع او مجازا
 ملايم المشبهه اي مستعلا في ملايم المشبه او في القدر المشترك في مجتمعة التجريد
 والترشيح كتب المخطوط في الكنية على فح اي حين يعبر عن ملايم احدهما بلفظ
 ملايم الاخر انتهى اما التجريد والترشيح فمن جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى اما
 التجريد فبالنظر الى المعنى المجازي واما الترشيح فبالنظر الى اللفظ لان اللفظ ملايم
 المشبه بكونه موضوعا له هذا في الترتيب واما في التجريد فالامر بالعكس
 بل الوجه الاربعة اثنان للمان والثنان للثالث حيث اعتبر اجل للمعهد
 والقرينة اضافة اجل اليه فك او مجازا ملايم الوثوق بالعهد ام هذا هو
 الوجه الثالث الذي زاده الثالث على المتن ومعنى ارادة الوثوق بالعهد لمصلحة
 الاطلاق والتقييد انه انتقل من الوثوق باجل الى مطلق الوثوق من قبيل الانتقال
 من المقيّد الى المطلق وانتقل من مطلق الوثوق الى الوثوق بالعهد من قبيل الانتقال
 من المطلق الى المقيّد والداعي الى ذلك اعتبار المجاز المتكامل او في الوثوق المطلق
 هذا الاحتمال الرابع للشارح ولا يخفى انه يتجمل على كل من احتمال الاستعانة والمجاز
 المتكامل الوثوق بالعهد انه يلزم التكرار فان الاعتصام يستعمل في الوثوق بالعهد والتكامل

مستعمل في العهد فيصير المعنى نقول بالعهد بعد الله الا ان يتركب التجريد وفيه ما فيه
لانه يؤدى الى اعتبار سئى وعدم اعتبار في حالة واحدة او ان لا يتركب
وكل من الاعتناء والتدريج تدريج للاخر فامل ان يبين كون الاعتناء غير باق
على معناه سواء كان مستقار للوثوق بالعهد او مجازا لملا عنه او غير مطلق للوثوق
يكون كل منهما تدريجا للاخر في هذا الكالة باعتبار ان لفظ ملايم للمعنى الاصلي
للاخر لان معناه ملايم وامرنا ان لا يطلو على حقيقة الحال وعلى انه لازم جواز
التدريج للمجاز المرسل ولا يخفى ان التدريج المعرف بذكر الملايم المشبه به
حاصله ان الاولى ابتداء التدريج على حقيقة لانه اذا كان مجازا عن ملايم
المستعاره فهو بالتجريد كونه وكان اخذ اي كان المصاخذ التعميم
الذي اوردته في هذه الفريضة هو كون التدريج باقيا على حقيقة او مستعارا في كلام
المحقق التفتازاني الذي ذكره ان استنبط من كلام الكشاف اي كقديسية
المفرد الاظهر ان المراد به تشبيه المجاز المركب بالمجاز المفرد ووجه التشبيه ما اشار
اليه بقوله ان كانت علاقته غير المشابهة او ان حصل ان المجاز المركب كالمفرد في
الانقسام الى الاعتناء وغيره في كونها مانعة عن ارادة الموضوع له
فخرج عنه الكناية المركبة فنصدق تعريف المجاز المركب على مركب مركب
التجوز فيه باعتبار الاعتناء في بعض اجزائه والاحتفاء لكون التدريج باقيا
على حقيقة وكونه غير باق عليها وفي تسمية مجموع المركب اي المركب الذي يري
التجوز فيه باعتبار الاعتناء في جزئه في معرفة الفرد كالمستعبر من القرن
الاول بالفاء المفتوحة وان كان بالفاء المكسورة ومعناه العبد فراعى المتكلم
اللفظية والفرق في ظهور انه لا يسمى ذلك المركب اعتناء حتى ان ذلك لا يخفى على
من كان عاريا عن معرفة هذا الفن بحيث يحتاج الى الاعتناء من العبد الذي لا
يملك

نكتب
ان

اي يصدق مع
قوله

بذلك شيئا وكنا يصدق مع مجموع قولنا في هذه الله اي اجزة التي هي محل الرتبة
والمعنى انه كما يصدق مع مركب مركب التجوز فيه باعتبار الاعتناء في جزئه
يصدق مع مركب مركب التجوز فيه باعتبار المجاز المرسل في جزئه فلا يكرر في ذكر
المثاليين وانما حصل ان المجاز المركب حاصله ان التعريف غير مانع لصدقه
عند ليس من المعرف ويمكن دفعه باعتبار قيد كيميائية في التعريف اي المركب
المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه مركب والمركب الذي يري فيه التجوز من
جزئه لم يستعمل في غير ما وضع له من حيث انه مركب بل من حيث ان جزء مستقل
في غير ما وضع له والشرطية ضد لفظ المجاز المركب وهو مع الشرطية ضد لقوله
الفريضة السادسة ولا حاجة الى العايد للاتحاد كما في ضد الشأن ويجوز ان يكون
ضد المستقلة قوله كالمفرد والشرطية ضد بعد ضد وما يبيننا اعتراض بالواو
ليبان تعريف المجاز المركب ويوم في التسمية بالاعتناء لتوجه النفي الى
القيد مع انه لا يسمى باسم فكان الاولى ان يقول ان كانت علاقته غير
المشابهة فلا يسمى باسم بل ما فات القدم اي فاتهم التعرض له والبحث
عنه فباللترقي من فوات الاسم الى فوات المسمى واعتراض عليهم متعلق
بقوله فات القدم اي لما فاتهم وغفلوا عنه صرح المجاز المركب في الاعتناء التمثيلية
فاعترض عليهم المحقق التفتازاني بان المجازات المركبة كثيرة وبن كل مركب
وقع التجوز في شيء من مفرداته وكذا انما يستعمل في الانشاء وعكس وانما
المستعمل في لازم فائدة والاعتناء التمثيلية وقد صرح القدم المجاز المركب في
الاعتناء التمثيلية فلا وجه للحصر مع ما علم من التكرار وعدم الانحصار ونحن
نقول ان حاصله هذا جواب عن اعتراض المحقق التفتازاني بتسليم تكميل انقسام
المجاز المركب كسبب الامر ومنع عدم وجه صرح المجاز المركب في الاعتناء التمثيلية

تدريج

من السارح مع

وابدا وجه كصوفي التمثيلية وعدم اعتبارها في الاقسام وحاصل الوجه انهم اعتبروا
 حصول المجاز في المركب اولا وبالذات لا ثانيا وبالعرض وذلك لا يكون الا في التمثيلية
 ولما غلب بها فالجوز فيه بتبعية في جزية فكان حصوله في المركب ثانيا وبالعرض هذا
 ولا يخفى ان جواب السارح وكذا اعتراض المحقق يدل على ان المجاز المركب عندهم
 منحصر في التمثيلية وهو مناف لما سبق حيث قال وانما حصل ان المجاز المركب مختص
 بالتمثيلية وكذا المستعمل في الانشا والانشا المستعمل في الخبر فاعلم
 يلتفتوا الى ذلك الجوز واكتفوا عن بيانه عدم الالتفات لما ان الجوز فيه ليس
 اوليا بل هو ثانيا وبالتبعية واما عطف قوله واكتفوا للدفع بسو المقدر فلا يكون الجوز
 فيه ثانويا انما يحيط مرتبة عن رتبة ما فيه الجوز بالاولية وذلك لا يخفى الى عدم
 الالتفات اليه راسا فاجاب بانه لم يترك بيانه بل قد بين لما ان بيان ما هو المنشأ لم
 بيان له بالحققة واما تعدية الاكتفاء بغيره فليعلم بتضمنه معنى الاعراض وهيئة
 المركب كجوز او الانشائي اذ عطف على قوله فان الجوز فيه سارح الجوز في احدى جزائرها
 من عطف الكافر على العام للاهتمام بالمعطوف والتنقيص عليه لما ان المتبادر من الجوز الجوز
 المادي ثم يتبعه بغيره بغيره واكتفوا عنه بيانه بيان الجوز في معزده وحاله
 ان الاكتفاء ببيان الجوز في المفرد يتم لو كان كل قاعدة التمثيلية من المركبات المجازية
 المجاز فيه ناشي عن المجاز في معزده والحال انه ليس كذلك وحاصل اجواب التزام تعميم
 المفرد بحيث يشمل الهيئة التكميلية لم يدخل في شيء من الاقسام اذ المجاز المفرد
 والمجاز المركب فاعلما عليه ما في قبيل اطلاق الجمع على ما في الواحد فان قلت
 انما يدفع بهذا ما ذكره في حاصل السؤال انما ذكرته وجها لتخصيص التمثيل بالبحث
 وعدم الالتفات الى ما عداه من الاقسام عند تحقق التمثيل بل هو جار في المكتسبة
 المقصود به افادة لازم الخبر ولا يجوز في شيء من اجزائه اي حيث انه مجاز في

المرتب

المركب يكون شرحنا جامعة ابن جاعا والتمسك بالمالفة او فوايد او فوايد جامعة
 لعله عندهم بذلك انما يعلم انه يجوز ان يكون مثل صفات التوراة عند القدم من قبيل
 الكناية العرفية فلا يكون مجازا كما انه ليس حقيقة ويكون عندهم مثل المسلم من مسلم
 لسانه وبله حيث ملوا به الكناية من كونها حقيقة او مجازا او لم يخلو فلا يشا في
 ما سبق من السارح من جعل الاحتمالات ثلاثة حيث قال لا يجوز في شيء من اجزاء التمثيلية
 من حيث الانتفاء التمثيلية بل هي على ما كانت عليه قبل الانتفاء من كونها حقائق او مجازات
 او محتملات ولا شك ان صورة الاختلاف لم تخل عن الحقيقة والمجاز بل الاخر اثنان صنف الجوز
 الحقيقة والمجاز على وجه التوزيع بمعنى ان البعض حقيقة والبعض مجاز ويجوز ان يكون
 او لا انفصال الحقيقي وصورة الاختلاف واخلة في المجاز فانه اذا دخل في جملة الاجزاء مجاز
 واحد كان الجوز مجازا ولا يماز الاحتمال الثاني او في قوله من كونها حقيقة او مجازا بصيغة
 الافراد اي يكون مجزعا حقيقة او مجازا بصيغة الجمع كما عرفت بذلك من جعل الاحتمالات
 ثلثة وبذلك ايضا تمثيله بالمثاليين فانها يمكن ان من الثاني اذا جعلت او لا انفصال الحقيقي
 وادخلت صورة الاختلاف في كون الجوز مجازا اذا جعلت اتم استعارة لاحداث
 هيئة اي ذلك انه شبه احداث الهيئة في نفسهم هيئة تمرنهم على استجاب الكفر والمعاصي
 واستقبال الايمان والطاعات بختم المستوثق به على الاواني في انها مانعان عن التوصل
 الى ما وراءها فان احداث الهيئة المذكورة حائل ومانع عن وصول الحق الى قلوبهم كما ان
 الختم مانع من تطرق الايدى الى مالي الانا المحنوم عليه ثم استعير لفظ الختم لاحداث الهيئة
 المذكورة ثم اشترى من النحل اعني ختم فيكون استعارة بتعبية حقيقة او مقدرة اي شيء
 حال قلوبهم التي لا ينفذ فيها الحق بحال قلوب محقة كحال قلوب الربا ثم مثالا فانها خلقها الله
 كخالقها من الفطن او بحال قلوب مقدرة مفروضة على ذلك الوجه ثم استعار بجملته
 الدالة على المشبه به المشبه كافي اذ ان تقدم رجلا وتؤخر اخره فكما انه ليس من المي طلب

۱۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some numbers visible (e.g., 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100).

[illegible]

وقتها من غير ان يكون
 وصية كان جازا فمقتضى
 نكاحها كما تقدم
 قوله بسبب المردام كما انه اخلاصه ظاهر القصد
 في الفعل المذكور وان كان العاقل لا يقتضي
 من تبيين هذا ويمكن ان يكون جملة وقصد
 لية فلا يلزم تأخير القصد عن القول ويمكن
 في ان يكون قوله اذا قيل ان اريد فلا
 سكال في عطف القصد عليه ويظهر
 عطف فيستعمل كما قيل لانه متسبب
 عن الارادة بوج

في قوله لا يكون بالمتخصص كما اذا كان اسم جنس او علم جنس او شخص
 في قوله لا يكون نوعيا فيقع في كل من الطرفين عدة امور نحو
 التخصيص المذكور على طريقة السيد قدس سره واما على طريق المحقق التفارقي
 فكل من الطرفين يمتنع من عدة اشياء وبما انما يستلزم تعدد الماهيات
 دون الطرف الماخوذ ثم ان قدر مضاف استقام على الرابع اير يقع في كل من
 ماخذ الطرفين ربما يكون السبب فيما بيننا ظاهرا في المشابهة او وجه الشبه
 وفي كون المثال المذكور كذلك بحيث ان في كون المثال المذكور ان ثبت
 الربيع البقل مما اشتمل على وجه شبه هو شبهة منتزعة من عدة امور وفي كون الطرفين
 يمتنع كذلك بحيث بل هو مجاز عقلي وتجاوز في النسبة كما اشتهر التمثيل في المجاز
 العقلي ولا يشبه ان يكون في اركان هذا منتهى تحت تحت الماهيات على المحقق التفارقي
 وهو متعلق بقوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فهم الماهيات من هذا التقييد
 انما مشتمل كان في ان قصد تشبيه التلبس الخبير الفاعل بالتلبس الفاعل في الفعل
 المركبة الموضوع للثاني في الاول فاعترض بان اني اراك تقدم رجلا ليس هو
 كذلك لمضاهاته اياه في التلبس اي في كونها من ملابسات النفس
 ومعولاته لم يكن تجاوز في اللغة بل التجاوز انما هو في الاكسناد وحمله على التجوز
 في الاكسناد باطل لما انه نقل عن المحقق التفارقي ان ليس قولنا لا يجد القاهر ولا
 لعينه من علماء البيان فتعبد ارادة التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب
 فلا يتجه ايضا ما ذكره بقوله وذلك انه لم يلاحظ في قولنا اني اراك تقدم رجلا
 تشبيه التلبس الخبير الفاعل بالفاعل ليكون اني اراك تقدم رجلا كذلك بل قصد فيه
 تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب عينا هو المشهور ان من
 انه مجاز عقلي ولا يحصل له اذ المتعدد لا يقدم رجلا الى قدمه ويؤخر رجلا
 الا في

في قوله لا يكون بالمتخصص كما اذا كان اسم جنس او علم جنس او شخص
 في قوله لا يكون نوعيا فيقع في كل من الطرفين عدة امور نحو
 التخصيص المذكور على طريقة السيد قدس سره واما على طريق المحقق التفارقي
 فكل من الطرفين يمتنع من عدة اشياء وبما انما يستلزم تعدد الماهيات
 دون الطرف الماخوذ ثم ان قدر مضاف استقام على الرابع اير يقع في كل من
 ماخذ الطرفين ربما يكون السبب فيما بيننا ظاهرا في المشابهة او وجه الشبه
 وفي كون المثال المذكور كذلك بحيث ان في كون المثال المذكور ان ثبت
 الربيع البقل مما اشتمل على وجه شبه هو شبهة منتزعة من عدة امور وفي كون الطرفين
 يمتنع كذلك بحيث بل هو مجاز عقلي وتجاوز في النسبة كما اشتهر التمثيل في المجاز
 العقلي ولا يشبه ان يكون في اركان هذا منتهى تحت تحت الماهيات على المحقق التفارقي
 وهو متعلق بقوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فهم الماهيات من هذا التقييد
 انما مشتمل كان في ان قصد تشبيه التلبس الخبير الفاعل بالتلبس الفاعل في الفعل
 المركبة الموضوع للثاني في الاول فاعترض بان اني اراك تقدم رجلا ليس هو
 كذلك لمضاهاته اياه في التلبس اي في كونها من ملابسات النفس
 ومعولاته لم يكن تجاوز في اللغة بل التجاوز انما هو في الاكسناد وحمله على التجوز
 في الاكسناد باطل لما انه نقل عن المحقق التفارقي ان ليس قولنا لا يجد القاهر ولا
 لعينه من علماء البيان فتعبد ارادة التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب
 فلا يتجه ايضا ما ذكره بقوله وذلك انه لم يلاحظ في قولنا اني اراك تقدم رجلا
 تشبيه التلبس الخبير الفاعل بالفاعل ليكون اني اراك تقدم رجلا كذلك بل قصد فيه
 تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب عينا هو المشهور ان من
 انه مجاز عقلي ولا يحصل له اذ المتعدد لا يقدم رجلا الى قدمه ويؤخر رجلا
 الا في

الاخر الى خلفه فوجه المحقق التفارقي في شرحه الفتح بان المراد بالرجل المخطوطة
 والمعنى تقدم خطوة قدماك وتؤخر خطوة اخرى فالتفكير واورد عليه بان تأخير الخطوة
 الى موضع ابد منه المخطوطة الاولى لا الى خلف المتعدد وقال السيد في توجيه المراد
 بالرجل الاخرى الرجل التي قدما جعلها رجلا اخرى لانها في حيث انها اخبرت بخايرة
 لها في حيث قدمت ولا ينبغي بعد كل منها وحسن توجيه الشارح الا في اني اراك
 تقدم رجلا انه بهذا بيان المعنى الحقيقي المستعار واما المعنى المجازي المراد فهو الذي
 اشار اليه الماتة بقوله اي تتعدد في الاقدام بحجم وحاصل ان كان النفس هكذا
 في القاموس وفيه اي بتقديم اداء على الجيم هذا المعنى ايضه وكلام الشرح كما كان
 الواو لا يدل على الترتيب هكذا حقق المثال بصيغة الامر ان المعنى
 المستعار منه هو تقديم الرجل تارة وتأخيرها اخرى دون ما ذكره فيه غير ان قد
 نقلنا توجيه المحقق سابقا ولا يمكن الحكم على مفهوم الجملة لاشتغالها على النسبة
 الحيز المستقلة والمركب من المستقل وغيره غير منقول عن مفهوم الجملة غير مستقل
 كانه يعتبر التشبيه في مفهوم الجملة او في الهيئة المنتزعة منها سران التشبيه
 مفهوم الجملة او الهيئة المنتزعة منها الى مفهوم الجملة محل تردد اذ كل منهما فوض
 لمفهوم الجملة والمعهود السراية من الاصل الى الفرع دون العكس فكونه
 الاشارة فيما ايفت بتوجيه تفريع على قوله لا بد من التشبيه فيما يرى التشبيه فيه الى
 التشبيه في مفهوم ذلك المركب ظاهرا لبيان موافق لما مشي عليه من الاكتفاء في
 التبعية في كونها تابعة للتشبيه فيما يرى منه الى مدلولها في غير التزام كونها تابعة
 للاشارة فيما يرى الاشارة منه الى المسماة بتبعية واما يحتاج في الصدر بعد
 ولا جملة في صدر بعد الصدر اللام في الصدر الاول للمعبر او عوض عن المضاف
 اليه اي ما يحتاج في صدر في صدرين والمراد بالصدر الثالث هو الاول دون الثاني

اشبه به

ان تسميتها ان تعني ظهور التسمية لما لا يكون بالتأمل تحصيل وجه كونه بالحياتية او كنيته
 وذلك انه اذا استعمل لفظ المشبه في التسمية به الادعائ في كونه استعارة خفاء تأمل او تعني
 الظهور اشار الى ان ظهور التسمية يقتضي التسمية واما اصل التسمية فلما واليد اشار
 بقوله لا خفاء في ان تسميتها غير ظاهرة دون ان يقول وجه تسميتها وان سلم
 ظهور كونه استعارة اشار الى البحث الاتي قريبا بحمل قدرتها ان يحل
 قدرته التسمية عند القدم هذا وقد اورد عليه المحقق التقائان في شرحه على الحفظ
 فقال في بحث التسمية ليت شعور ماذا افضل المصير بالاعتناء التسمية في كل استعارة
 تسمية كونه قدرتها عقلية وكيف يجعلها قدرته على استعارة كنيته وجعلها
 ان جعل التسمية قدرتها فيه تسامح لانه لا يحل نطق في نطق كمال قدرته بل
 يحل مستقلا في معناه الحقيقي ويحل نسبة النطق الى كمال قدرته كما هو معروف به
 في المطول وغيره او ان التسامح محتمل ويؤيده قول الشارح بعد اذ الاعتناء عند
 تسميته المجاز لانه يسمى قدرته كنيته استعارة تخيلية كالتسميم كالتسميم وتخرج دفعا
 في رسالتنا المعهولة للاعتناء بالفارسية ابن جاحا صله ان المسكاك ان يقول المنيته
 مستقلة في الموت الموصوف بالاتحاد بالبيع ولا شك ان الموت الموصوف بالاتحاد
 غير الموضوع له اعني الموت المجرى ثم قال يمكن البحث عليه باننا نسلم ان المراد بالمنيته
 الموت الموصوف بالاتحاد بالبيع لم لا يجوز ان يكون المراد به مجرد الموت ويكون الاتحاد
 مفهوما منا خافته الاطلاقا واليه فيد ان هذا البحث لا يضر جدا فان ما ذهب اليه حمل
 اللفظ على احد محتمليه لما انه ترجح عنده فالكلام في الترجيح لان تعميمه مما لا يصح
 الاظهر انه بالنسبة لانه لو دفع لم يعلم ان الاعتناء في الفعل عند كونه الا تشبه
 ليمت الا لازم عليه ففي الكلام نشر على ترتيب اللف وذلك انه ذكر اول امدون
 اولها انه جعل الاعتناء بالكنية لفظا المشبه المستقل في التسمية بادعاء انه عينه وانما
 رنه

هذا هو الوجه في تسميتها
 ان تسميتها ان تعني ظهور التسمية لما لا يكون بالتأمل تحصيل وجه كونه بالحياتية او كنيته
 وذلك انه اذا استعمل لفظ المشبه في التسمية به الادعائ في كونه استعارة خفاء تأمل او تعني
 الظهور اشار الى ان ظهور التسمية يقتضي التسمية واما اصل التسمية فلما واليد اشار
 بقوله لا خفاء في ان تسميتها غير ظاهرة دون ان يقول وجه تسميتها وان سلم
 ظهور كونه استعارة اشار الى البحث الاتي قريبا بحمل قدرتها ان يحل

هذا هو الوجه في تسميتها
 ان تسميتها ان تعني ظهور التسمية لما لا يكون بالتأمل تحصيل وجه كونه بالحياتية او كنيته
 وذلك انه اذا استعمل لفظ المشبه في التسمية به الادعائ في كونه استعارة خفاء تأمل او تعني
 الظهور اشار الى ان ظهور التسمية يقتضي التسمية واما اصل التسمية فلما واليد اشار
 بقوله لا خفاء في ان تسميتها غير ظاهرة دون ان يقول وجه تسميتها وان سلم
 ظهور كونه استعارة اشار الى البحث الاتي قريبا بحمل قدرتها ان يحل

ان رد التسمية الى قرينة الكنية قد الاول بقوله لفظ التسمية لم يستعمل الا في معناه فلا
 يكون استعارة ورد الثاني بقوله وقد مر ان لو قلنا الاعتبار في التسمية ان
 فيقولون في مثل نطق كمال ان كمال استعارة بالكنية والبيان النطق له كنيته
 ان نطق استعمل في معناه الحقيقي فيستفنون عن ثبوت الاعتناء التسمية التي
 لا تتركب وتثبت الاغوية لما في من الشك في هذا وفيه ان يقوم لا يستفنون عن
 اعتبار التسمية بربها الى الكنية لكونه حقيقة باسم اعتناء في الغاية لانها
 مع كونه مجازا لغويا لا عقليا فتكون موافقة لباقي الاعتبارات في كونها مجازا
 لغويا بخلاف ما اذا كانت مجازا في الاثبات فانها وان كانت حقيقة مع باسم
 الاعتناء لكن لا في الغاية فله ان يعدل عن القول به اي بان الاعتناء
 التخيلية اللفظ المستعمل في صورة وحيية الى كلام القدم في التخيلية من انما المجاز
 الحق والوجه في عدوله عن القول به هيكة الرد لما فيه من تقليل الاقسام والتقريب
 الى الضبط ولا يخفى ان المناجاة هذا اعتراض على الماتن بانه ذكر حدث
 الرد في غير موضعه وجا صله ان رد التسمية الى التخيلية قدح بيان كل من التسمية
 والتخيلية فذكره قبل بيان احدهما ذكره في غير محله التسمية المخرقة في النفس
 الكلام في التسمية للمعاد اشار الى ان التسمية المعنوية قدح في العقد الثاني اذا شبه
 امر اخر غير متعلق بغيره من اركان التسمية فلا يرد انه تعريف بالاعم
 ولا وجه لتسميتها استعارة تاثير الغير باعتبار لفظ الاعتناء والافعال في التسمية
 وكذا التاثير في قول الشارح وان كان كونه كناية غير محتمل وذلك لان التسمية المضمرة
 في النفس ضمني انما دل عليه بذكر لاد التسمية والاعتناء اللفظ اما حيز البلاغة ففي
 المعيار مضاف بقدر اي ذواته محتمل ان الكلام المشتمل على الاعتناء اللفظ من
 الكلام المشتمل على التسمية وذلك لانه المفرد لا يوصف بالبلاغة وانما يوصف به الكلام

ان التسمية التي قدرتها ان يحل
 ردها الى الكنية

في كماله عليه اشارة كلامه
 الجواز ان يشبه شيئا من
 وبسبب لفظ احد ما فيه
 فهدى اللفظ المستعمل استعارة معرفة قال ويثبت له من لوازم الاخر فهدى الالفاظ
 استعارة تيمينية فقد اجتمع الموصوف والمكتنبة اما الموصوف فهي لفظ المشبه المستعمل
 في الشبه واما المكتنبة ففيها المذهب الثلاثة هذه صورة اجتماع المكتنبة والموصوف ويجوز
 اجتماع الجواز المرسل بالمكتنبة بان يعبر عنه امر بلفظ الجواز المرسل وبشبه ذلك الامر باخر
 ويثبت له من لوازم المشبه يستفاد من هذا البيان خصوص ما ذكرناه وان
 عدم الوجوب فان شئ شائع في الحاكمة وان فرغ اختلاف ولم نعثر عليه
 حاصلة اعتراض على المانع بان بيانه دال على اختلاف ولم نعثر على اختلاف مع تنوعها
 لكن ثبت القوم بل عندنا ما يدل على عدم اختلاف في جواز حيث قال الشارح المحقق
 ما عني الانسان عند الجموع واخوف من النجاسة واصفرار اللون

فيكون استعارة معرفة نظرا الى الاول وكيفية نظرا الى الثاني بجملة ناظرة الى سلوك
 مسلك السكاك في الاستعارة بالكناية مما نزلها لفظ المشبه المراد به المشبه الادعائي فهو
 في الآية لفظ اللباس فانه الاستعارة الموصوفة نظرا الى تشبيه ما يقضي الانسان عند الجموع
 باللباس واستعمال لفظه في ذلك فيكون ايضا استعارة بكيفية نظرا الى تشبيه المراد باللباس
 اعني ما يقضي الانسان بالطعم المراد به بقرينة اشارة لازم الطعم له وهو الاداة وفي
 الآية اصحا لا فهو وان يكون اضافة اللباس الى الجموع من قبيل اضافة لحيده المادي
 اذا قرأ الله جوعا كاللباس في الاطعمة والشحول باعتبار ضرورة نعم يكون في اذا قرأ استعارة
 بقرينة عدم جعلها مدركة للجموع بالاداة لتشاركه في مطلق الادراك وتحقيق
 ذلك امر حاصلا انه على مذهب السلف وتخطيب المانع من كون المشبه مذكورا بلفظ مجازي
 واما على مذهب السكاك فالكلام فيه مبني على صحة الاستعارة من المستعار وهو مختلف
 فيه فسر في الاختلاف منه الى ما نحن فيه وما يذكر زيادة عليها الظاهر ان يعطى

ر

في كماله عليه اشارة كلامه
 الجواز ان يشبه شيئا من
 وبسبب لفظ احد ما فيه
 فهدى اللفظ المستعمل استعارة معرفة قال ويثبت له من لوازم الاخر فهدى الالفاظ
 استعارة تيمينية فقد اجتمع الموصوف والمكتنبة اما الموصوف فهي لفظ المشبه المستعمل
 في الشبه واما المكتنبة ففيها المذهب الثلاثة هذه صورة اجتماع المكتنبة والموصوف ويجوز
 اجتماع الجواز المرسل بالمكتنبة بان يعبر عنه امر بلفظ الجواز المرسل وبشبه ذلك الامر باخر
 ويثبت له من لوازم المشبه يستفاد من هذا البيان خصوص ما ذكرناه وان
 عدم الوجوب فان شئ شائع في الحاكمة وان فرغ اختلاف ولم نعثر عليه
 حاصلة اعتراض على المانع بان بيانه دال على اختلاف ولم نعثر على اختلاف مع تنوعها
 لكن ثبت القوم بل عندنا ما يدل على عدم اختلاف في جواز حيث قال الشارح المحقق
 ما عني الانسان عند الجموع واخوف من النجاسة واصفرار اللون

فانه لفظ اللباس نظرا الى ان لفظ المشبه به
 كما يشهد به بقية كلامه ٢١

واضح اما كونها استعارة فلما قد علم
 واما كونها تشبيهة بالكناية او كناية
 لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به اي في التشبيه الذي
 هو مدار الاستعارة بالكناية ولا يجوز ان يكون مذكورا بلفظ المشبه به في تشبيه

على قرينة الاستعانة لا على تحقيق لما ذكر فيه من زيادة التحقيق فان المثلث
فيه قرينة كون المثلث قرينة ونسبت زائدة عليها موافق لطريقة الماتن من ان الاقوس
اختصاصا بالمسند به من القرينة وما عداها زائدة عليها فهو ترشيح وكذا موافق لطريقة
الشارح من ان ما يحضر السامع اولاه من القرينة وما سواه ترشيح فان المثلث لا يشهد
اختصاصا بالسمع من النسب وبني تحضر السامع اولاه المذكور ما قبل فظهر كل شيء
ان المثلث كتحقق بالسمع ومعلوم عدم اختصاص الظرف به فالظفر اعم مطلقا
والظفر لما لا يصيد اي من كل حيوان طيرا او مائيا او انسانا او غيرهم وفيه انه يمتنع
ما يصيد من المائي واسطة بين المثلث والظفر فانه لا يصدق على صاحبه ان يصيد
من الطير حتى يسمى مخلبا ولا يصدق عليه انه لا يصيد حتى يسمى ظفرا ولا يظهر من اللفظ انه
لا واسطة واجواب ان النفي في قوله والظفر لما لا يصيد داخل على المقيدين لما لا يصيد
من الطير ولا واسطة بل هو داخل فيما لا يصدق فانه واسطة اعني المائي الصايد
يصدق عليه انه لما لا يصيد من الطير وذلك لما تقر ان النفي اذا ورد على مقيد كان
صادقا بثلاثة صور استغناها معا وان نفي المقيد دون القيد وكلمة بمعنى علون
اي علو قاصدا لا معنويا يصيد من ملايمات المسند به سوى صاحب الكشاف
فانه هو زكون ذلك الامر مستقلا في معناه الاستعانة كما سيفهم من الفريدة الثانية
مستقلا في معناه كحتمتي استعمال اللفظ بتقدير مضاف او يركب الاستخدام
مع البيان الترشيح والتخييلية اي بيان الماتن بقوله الامر الذي اثبت ان فان
كلامه الترشيح والتخييلية مما اثبت للمسند من خواص المسند به وليس كلام
فيما راينا ما صله اعداؤه على الماتن بنقله عن السلف ما لم يكن في كلامهم فانهم انما
مروا بكون اللفظ مستقلا في حقيقة وان المجاز في الاثبات في التخييلية وكسروا عن
الترشيح ومحو الشك ان في ما راينا من باب فهم النفس وكان الماتن راى انه لا فرق
بين

بين التخييلية والترشيح فيكون كل منهما مثبتا للمسند من ملايمات المسند به فتصريحهم في
احدهما بمنزلة التصريح في الآخر وايضا يصح على محموله اي فيجب التخصيص
في الموضوعين ويمكن اجواب عن الماتن ان مراده بالامر الذي اثبت الامر الذي
اثبت للمسند لان ينتقل منه الى الاستعانة بالكناية او ان المراد اولاه العوم لما ان
تصدق العوم في التخييلية بمنزلة تصديقهم في الترشيح ويلتزم الاتخدام في قوله
ويسمونه استعانة تخيلية ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية هو جواب
سوال نفي من قوله فيجب تخصيص الامر بما لا يتم اي وتقديره انه اذا خص الامر الذي
اثبت للمسند بما لا يتم الاستعانة الاله فتكون التسمية بالاستعانة التخييلية مختصة به
مع ان وجه التسمية غير مختص به بل موجود في غير فاجاب بان التسمية لا يكون
موجبا للتسمية ويكفي بعد انكالك المكاني عنه ان اراد بالمكاني عنه الاستعانة
المكينة وتسميته بكناية عنه اما على مذهب السلف فان الاستعانة بالكناية عنه هم لفظ
المسند به الموموز اليه بذكر مراد فيه فهو مكاني عنه وعلى مذهب الخطيب هو التسمية
المعنى في النفس وهو مكاني بذكر ملايم المسند به واما على مذهب السكاك فالمراد بالمكاني
عنه في عبارة المسند فانه كني عنه كناية اخوتية والمراد بالسلف من سوى صاحب
الكشاف والا فهو يقول بانكالك المكينة عن التخييلية فانه يجوز كون قرينة المكينة
استعانة تحقيقية كما تعلم من الفريدة الثانية واليه ذهب الخطيب اير جميعا
ذكر في هذه الفريدة جوز صاحب الكشاف المواد باجواز عدم الاستعانة دون
استواء الطرفين كما سقطت حاسباتي من ان رجع ان حقيقة استقراره ما يمكن هذا
الاحتمال لا يثبت الى غير فيكون واجبا باثبات النفي كحتمتي وهو باطل
فكر اكبر وذكر هذا لتوطية للاشتغال الا في وجهه هنا نشا وما ذكر في الفريدة
الرابعة اير ما اشعر به كلامه من انه ما يمكن جعل قرينة المكينة استعانة تحقيقية

والا يوافق من سبق من ان
الترشيح يجوز ان يكون ايجابا
محققا وان لا يكون لان ذلك باعتبار
ما اختار المعنى من كلام السلف الذي يتصل
بكلام صاحب الكشاف وما بنا فباختيار ما فهم
من كلام السلف ان

2

لا تجعل تخيلية نشاء ما ذكر في الفروع الرابعة الاربعة من ان كان المشبه رادف مشبه
 رادف المشبه كان مستعار ذلك التابع ولا يخفى انه قرينة ضعيفة لم
 يرش الشارح على عبارة صاحب الكشاف على ظاهرها بالاستفاد منها ما استفاد الشارح
 المحقق لان مجرد التعبد عن ملاب المشبه بما وضع للملاب المشبه بقرينة ضعيفة فكيف
 يعتبر صاحب الكشاف فاول كلامه بالتاويلات ^{التي هي} المتكلم تفصيلا ^{لا} يحتمل ان
 يكون مراد صاحب الكشاف ان النقص بعد اثبات العهد كناية عن بطلانه بهذا
 التاويل الاول ووجه التعبد بقوله بعد اثبات العهد ظاهر وحاصل التوجيه ان القرينة
 ليست مجرد التعبد عن ملاب المشبه بما وضع للملاب المشبه بل هو المعنى الموضوع له
 وهو ملاب المشبه وهو مراد كونه كناية اقوال وبعد في خروج القرينة عن الضعف
 بانه دلالة المقصود بالذات في الكناية غير الموضوع له وعليه مدار الصدق والكذب
 واما المعنى الحقيقي فاما هو وسيلة وسلم وان يكون مراده شاع استعمال النقص
 في مقام افادة ابطال العهد او في اظهاره وما حصله ان في قول صاحب الكشاف
 ليست صلة الاستعمال بل التي هي الصلة محذوفة وتقدم شاع استعمال النقص في معنا
 الحقيقي في مقام افادة ابطال العهد واما افادة ابطال العهد فبظرف الكناية
 ايضا فحصله يرجع الى التوجيه الاول غير ان التعريف في العبارة مختلف او في
 اظهار ابطال العهد بحيث ان يكون في صلة الاستعمال فيكون اظها وابطال العهد معنويا
 لنقص العهد فهو مناسب للتوجيه الاول والفرق بينهما مجرد زيادة الاظهار ولا يظهر
 لكافاين ويحتمل ان لا يكون في صلة فيناسب التوجيه الثاني والفرق بينهما ان الضعف
 المحذوف في الاول افادة ابطال وهذا الاظهار فقط رايانا رايانا الاول
 علمية والى انه بصريه وما مصدرية صنية وبيانهم مفعول الروية البصرية ^{والتي هي}
 وان السكاك لم يقيم مقام المفعولين للعلمية فالمعنى على ما بين رويننا بيان القوم

هو المشبه به في المشبه به
 في المشبه به في المشبه به
 في المشبه به في المشبه به

كان لفظ على صحت
 انما يتبين

ان السكاك جعل الاستعار التخييلية مستقلة انه ويحتمل ان يكون كلاما بعبارة واما في
 او كنهها في التعبدى اربابا كثيرا يجب من كثرة وقوله بيانهم ان السكاك لم يستند في
 بيان كان سائلا قال فما بيانهم فقال بيانهم ان السكاك لم يستند في
 الغرض الاعتراض على الماتن بنسبة التجوز الى السكاك المتقابل للترجيح والتعيين
 وحال ان المستفاد من بيانهم ذلك دون التجوز وفيه بحث لما ان الحق التفتا في
 قال قال السكاك ان قرينة المتكلم عنها اما تعدد واي كالاظهار او امر المحقق كالاتيان
 في اثبت الربيع البقل والمكدم في يزم الايدي بحد فذهب التجوز وذلك
 ان كونه تعسفا ام عا عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي للملاب المشبه
 المشبه الى ان المتكلم في قوله من اثبات بيان عا عليه طبيعة المعنى وقوله ملاب على تقدير
 مغاير اي لفظ ملاب وقوله المشبه صلة الاثبات والى ان المتكلم صلة العدول
 ولا يرس داع اليه كاترى ان لا يعلم داع اليه كاتبعوا لاداعي اليه فنزل العلم بعدم
 الداعي منزلة البصان بالغة ويحتمل ان يكون نفي العلم بالداعي كناية عن عدمه ومعنى قوله
 كاترى ان العلم بعدم الداعي بدهي كالبر الذي هو من اجل البديهييات كان
 باقيا على معناه الحقيقي وفيه بحث اذا يلزم من عدم المشاركة عدم علاقة اخرى فبقا في
 على حقيقة ممنوعة وقد عرفت منساق من قول الشارح في شرح الفريدة الثانية
 حيث قال صاحب الكشاف شاع استعمال النقص في ابطال العهد الى ان قال ومن هنا
 نشاء ما ذكر في الفريدة الرابعة قوله وفيه بحث اي في كونه ما ذكر صاحب الكشاف نشاء
 لما ذكره المم في الفريدة الرابعة منع والسند جواز حمل عبارة الكشاف على انه يكون باقيا
 على حقيقة اذ لم يشع استعمال تابع المشبه في تابع المشبه فانه الذي دل عليه سوق عبارة
 الكشاف واذا لم يتحقق الشيور المذكور ولم يوجد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع لم
 فيكون باقيا على حقيقة تامل ووجه ما ذكر ان المعنى لا يعرف من كلام الكشاف

اي كان لفظه باقيا قوله صح

فان وجه كلام الكشف على ما بحثه ان لا يتحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له اعني
 الشيوع لان الاول رعايتا اسم الكهانة كما سبق ان الوجه الذي يجب ذكره في اخر القرينة
 الثالثة وهو قول الشارح ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا للتخييل اقرب الى الضبط
 عن الضعف مطلقا فيما ذهب اليه السلف بخلاف مذهب السكاك فان القرينة فيه ضعيفة مطلقا
 وبخلاف مذهب الزخشره ومختار المعرفان القرينة فيه ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد
 لانهم يرون شبهة اياه له ان رادف الشبه له يتعلق بالتوهم وفي العيان
 محذوف وفي نصب شبهة الغير توقفت اذ لا يقال شبهة اسد ابل اسد وجعله معقول
 التوهم واللام صلة بشبهة مخالفة للفظ والمعنى اما اللفظ فلان الشبه لا يتعدى باللام
 واما المعنى فلان في جعله مفعولا لزيادة على مذهب السكاك فانه لا يلزم دعوى توهم ان
 تلك الصورة تتحد برادف الشبه وفي العيان مصاف محذوف واضافة التوهم الى
 من اضافة الصفة الى الموصوف كقول الصورة اي لا لفظ صورة متوقفة للشبه شبهة
 برادف الشبه والمعنى ان التخييل ليس هو لفظ رادف الشبه بل كبقائه في الية
 كما حصل انه صفة مفعول مطلق محذوف اما لفظه ايقنا او قوله ايقنا في قوله وكان ايقنا
 فوجه كل تقدير الرد على صيغة المصدر والى ما هو الرد والمعنى من ذلك المصدر
 الى فعل ذلك المصدر مقوض اليك فليكن رد كل تقدير الى ما هو له والسلام عليك اذا
 بهدته كلانها الى ما هو له وان كان له تابع ارجح في حق لا اختراحي كان مستغارا
 لذلك التابع على طريق التصريح فيه انه لا يكفي ذلك بل لابد مع ذلك من وجود القرينة
 المانعة من اعادة الحقيقة ولذلك اعتبر صاحب الكشف مع ذلك الشيوع على ما فهمه
 الشارح فالاحتمالات عند اربعة ارباع اذا عرفت ما ذكره في الفوائد الاربعة قال احتمال
 التي ذهب اليها علماء البيان عند المعرف الاربعة لا عند غيره فانها عند ثلثة اهلها كون
 اجمع ارباع اربعة اربعة حقيقة وهو مذهب السلف والخطيب وقد ذكر في الفريدة
 الاولى

هو قيد مخلص واخلاص
 عن الضعف مطلقا صحيح

الوجه في قوله
 هو قيد مخلص
 في قوله هو قيد مخلص
 في قوله هو قيد مخلص

انما هو قيد مخلص
 في قوله هو قيد مخلص
 في قوله هو قيد مخلص
 في قوله هو قيد مخلص

فان وجه كلام الكشف على ما بحثه ان لا يتحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له اعني

الوجه في قوله
 هو قيد مخلص
 في قوله هو قيد مخلص
 في قوله هو قيد مخلص

الاول وثانيها الانقسام الى الامكان المبرهن وكيفية وهو مذهب المعاصرين وكذا في
 الفريدة الثانية وثالثها كون اجمع اربعة اربعة حقيقة وهو مذهب السكاك وذكر في الفريدة
 الثالثة ورابعها الانقسام الى الحقيقة والتخييل وهو مختار المعرف والاربعة
 قوله ولكن ان تزيد اقسام الاتصال بايقنا كغيره قل ان رادف شبهة ان باحتمال
 المجاز المرسل وتارة باعتبار شيوع احتمال فعلينا بالاعراض اربعة ارباع باحتمال
 وعليك بالاقبال عليها واستنباطها واحده الذي علم الانسان عالم يعلم على كل حال
 ما زاد على قرينة المكينة من الملايات ترشحا اطلق لفظ الملايات ولم يبق في قوله
 ليتم ترشحا المكينة على المذهب الثلثة لمعنى مشترك بينهما ارباع الملايات
 الزايد من القرينتين وهو ملايم المستعاره ويقارن الكهانة بهذا ترشحا المبرهن
 وقوله ملايم المستعاره ويقارن الكهانة او التشبيه هذا ترشحا المكينة على المذهب الثلثة والمراد
 بالتشبيه التشبيه للمعنى النفس لا الاسم وانه يشتمل ترشحا التشبيه فلم يبق لقوله بل لمعنى
 مشترك بينهما وبين التشبيه فاذا لم يكن في قوله ملايم المستعاره ويقارن الكهانة او التشبيه
 ليشتمل ترشحا وكان اضر لان الاشتراك خلاف الاصل اي الاشتراك اللفظي
 لان فيه التام لعدم الوضع والاصل عدمه ولا ضرورة هناك لان في القول بالاشتراك
 المعنوي غنية عنه فلكل تحصيل ذلك المعنى مشترك معنى بينهما وبين التشبيه
 والمجاز المرسل وهو ملايم الموضوع له ويقارن المجاز والتشبيه حتى يحتاج الى تقييد
 جعله ترشحا بالزيادة على القرينة بل انما يحتاج الى ذلك التقييد التجريد بل يشتمل
 التجريد ايضا فهو ملايم المستعاره ويقارن الكهانة بل الاشتراك بين التشبيه والمجاز
 المرسل ايضا ومعنى التجريد المشترك معنى بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ملايم المعنى
 المجازي او التشبيه ويقارن المجاز والتشبيه لان يقال التحصيل مجرد اصطلاح
 ويجوز ان يقال تعرض للاشتراك في التوسيم دون التجريد اتماما بشانه لشره

٢٢

٢٩

والمعينة ولم يتعرض للاستدراك في التجريد الكتفاء بالمقابلة ويجوز جملة
 ترشيحا اي ترشيح المكينة ترشيحا للتجنيبية ان كانت قرينة المكينة استعان تجنيبية وقوله
 او الاستعان الحقيقية اير ان كانت قرينة المكينة حقيقية كاذب اليه صاحب الكشف
 واقتان المعر اما الاستعان الحقيقية فظاهر اي كون الترشيح مظهرا وذلك
 لانها كسائر الاستعارات المعرصة التي لم تكن قرينة للمكينة الاولى ترك قوله ولا استعاره
 المعرصة او زيادة المكينة لانه ان كان الغرض الاستيفاء فلا معنى لتكرار المكينة وان لم
 يكن الاستيفاء مقصودا فلا معنى لاعادة ما سبق ويجعل نفسه تجيلا او استعان
 حقيقية او اثباته تجيلا سنان الى ما وقع من الاختلاف في قرينة المكينة فجعل نفسه
 تجيلا مذاهب السكاكي وجعله استعان حقيقية مذاهب صاحب الكشف وجعل اثباته
 تجيلا لانفسه مذاهب السلف وعليه صاحب الكشف في بعض مواد قرينة المكينة
 زائدة عليها وترشيحا كما ترشيحا للمكينة او التجنيبية كما اشرنا اليه حيث قال ولا يخفى
 انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المعرصة والظاهر ان ما يحذف السامع
 لا يخفى انه اولى منه صنيع الماشر ولك ان تجعل جميع قريناتهم ولذا قال
 صاحب التلخيص القرينة قد تكون واحدة وقد تكون متعددة وانه لو اعلم وله احد
 الاتم في البدء وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الجمعة
 المبارك لتسعة ليال خلت من شهر صفر المبارك من شهر
 سنة ثمانية وعشرين ومائة والف على يد حقر العباد
 محمد بن الشيخ صالح المواهبي غفر له
 زللهما وغنم بالصالحات
 عليها امين

استدراكه
 لمع مقابلة تصحيفا



عدد ١٠٠٠
 ٣٢٤